العقيدة الطحاوية

شرح وتعليق

محمد ناصر الدين الألباني

المكتب الإسلامي

العقيدة الطحاوية

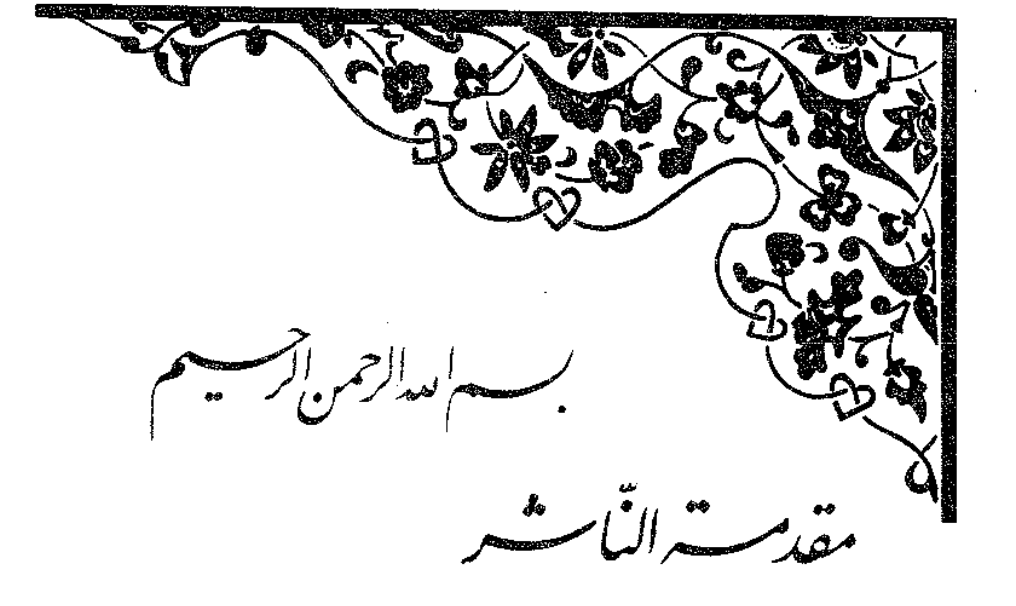
شرح وتعليق

محمد ناصر الدين الألباني

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى
١٣٩٨ - ١٩٧٨
بيروت

بيروت ـ ص.ب ١١/٣٧٧١ ـ هاتف ٤٥٦٣٨ ـ برقيًا . إسلاميًا
دمشق ـ ص.ب ٨٠٠ ـ هاتف ١١١١٣٧ ـ برقيًا . إسلامي



مقدمة الناشر

الحمد لله ، والصلاة والسلام ، على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه ، أما بعد ،

فإن عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي ، هي عقيدة أهل السنة والجماعة ، المتفق على اتباعها من علماء الأمة . لأنها وافقت معتقد علماء هذه الملة ، خلال قرون متعددة . ومنهم أبو حنيفة النعمان ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأكثر أتباعهم . كما أنها عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري ، التي استقر عليها أخيراً بالجملة . ولم يشذ عنها إلا من أُشرب في قلبه ، نوع من الاعتزال ، والجهمية . ومناصبة السنّة العداوة .

وقد امتنّ الله عليَّ ، فيسّر لي طبع «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة ابن أبي العزّ الحنفي ، بعد حصولي على مخطوطة قيّمة [1] .

---

(١) أنظر ذلك . في «شرح العقيدة الطحاوية» . الطبعة الرابعة . ففيها ما يعرفك بالكثير مما يلزمك . ولا تغتر بالطبعات المسروقة الخالية من «التوضيح» ومن «مقدمة الشيخ ناصر الدين الألباني» . ولا بالمصوّرة عن طبعة العلامة الشيخ أحمد شاكر — رحمه الله — فإن في كل ذلك النقص والتحريف . ولو أن أستاذنا الشيخ أحمد شاكر ، أطلع على طبعتنا . لكان من المحبذين لها . لما كان يتمتع به من إنصاف .

ولم أجزم في طبعتنا بنسبة الشرح لابن أبي العزّ – رحمه الله – غير أن أستاذي الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، في سفرته الأولى إلى المغرب سنة ١٣٩٥ ، أهدى إليه الأستاذ الفاضل الشيخ محمد أبو خبزة ، مدير مكتبة مدينة «تطوان» من المملكة المغربية ، رسالة مصوّرة عن مخطوط ، ذكر على عنوانه ، أن مؤلف شرح العقيدة الطحاوية ، هو ابن أبي العزّ الحنفي [1] .

وهذا مما حداني إلى مراجعة ما سبق ، وجمعته بشأن معرفة الشارح ، واستبعدت أن يكون جمال الدين يوسف بن موسى الملطي ، كما كان ظاهراً من بعض الكلمات الممحية من المخطوطة ، لاستبعاد أن يؤلف الملطي مثل هذا الشرح السلفي المعتمد على الحديث النبوي الشريف ، وهو القائل كما في «شذرات الذهب» ٧/٤٠ : من نظر في صحيح الْبَخاري فقد تزندق ؟! [2]

وكان يفتي بأكل الحشيشة ، ووجوه الحيل في أكل الربا ، زاعماً أن هذا يُخرَّج على نصوص مذهبه ، وهو بلا شك ، افتراء منه ، ومن أتباعه حتى يومنا هذا ، على الإمام أبي حنيفة ورجال مذهبه الأفاضل الاتقياء .

وقد أشار ابن الشحنة إلى ذلك ، حيث هجاه بقوله :

عجبت لشيخ يأمرُ الناسَ بالتقى
وما راقب الرحمنَ يوماً وما اتقى

---

(١) أنظر صورتها في الصفحة

(٢) أنظر «شرح العقيدة الطحاوية» ص ٦ ، و «التوضيح» ص ١٥ .

يرى جائزاً أكل الحشيشة والربا
ومن يستمع للوحي حقاً تزندقا ؟

ثم اتضح أن السبب في إخفاء ابن أبي العز ، أو النسّاخ لإسمه ، هو الخوف من الهجمة الشرسة ، التي كانت سائدة في عصره من قبل المخرّفين ، والمتعصبين ، مؤيّدين بقوة السلاطين الجاهلين .. الظاهر برقوق ، وابنه الناصر فرج ، ولاجين بن عبد الله الشركسي وأمثالهم ، وكانوا مشهورين بسوء العقيدة ، فضلاً عما في سلوكهم من انحراف ، وكانوا يقربون أصحاب وحدة الوجود ، وأهل السحر ، والزيج ، وضرب الرمل .

ولا تجد من المقربين إليهم إلا من اشتهر بذلك .

ولا أدلّ على هذا مما رواه ابن حجر وإليك كلامه بنصه[1] :

وفي سنة ٧٨٤ كانت واقعة الشيخ صدر الدين علي بن العز الحنفي بدمشق ، وأولها أن الأديب علي بن أيبك الصفدي ، عمل قصيدة لامية على وزن «بانت سعاد» ، وعرضها على الأدباء والعلماء فقرظوه ، ومنهم صدر الدين علي بن علاء الدين بن العز الحنفي ، ثم انتقد فيها أشياء ، فوقف عليها علي بن أيبك المذكور ، فساءه ذلك ودار بالورقة على بعض العلماء ، فأنكر غالب من وقف عليها وشاع الأمر .

فالتمس ابن أيبك من ابن العز أن يعطيه شيئاً ويعيد إليه الورقة فامتنع ، فدار على المخالفين وألّبهم عليه ، وشاع الأمر ، إلى أن انتهى إلى مصر فقام بعض المتعصبين إلى أن انتهت القضية للسلطان ،

(١) أنظر «إنباء الغمر» ١/٢٥٨ طبع إحياء التراث . تحقيق الاستاذ حسن حبشي .

فكتب مرسوما طويلا منه :

«بلغنا أن على بن أيبك مدح النبي صلى الله عليه وسلم بقصيدة ، وأن على بن العز اعترض عليه وأنكر أموراً منها التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم والقدح في عصمته وغير ذلك . وأن العلماء بالديار المصرية – خصوصاً أهل مذهبه من الحنفية – أنكروا ذلك فيتقدم بطلبه وطلب القضاة والعلماء من أهل المذاهب ويعمل معه ما يقتضيه الشرع من تعزير وغيره» . وفي المرسوم أيضاً :

«بلغنا أن جماعة بدمشق ينتحلون مذهب ابن حزم وداوود ويدعون إليه ، منهم القرشي وابن ألجاي (كذا)[1] وابن الحسباني ، والياسوفي ، فيتقدم بطلبهم ، فإن ثبت عليهم منه شيء عمل بمقتضاه من ضرب ونفي وقطع معلوم ، ويقرر في وظائفهم غيرهم من أهل السنة والجماعة» . وفيه :

«وبلغنا أن جماعة من الشافعية والحنابلة والمالكية يظهرون البدع ومذهب ابن تيمية» . فذكر نحو ما تقدم في الظاهرية . فطلب النائب القضاة وغيرهم ، فحضر أول مرة القضاة ونوابهم وبعض المفتيين ، فقرىء عليهم المرسوم ، وأحضر خط ابن العز فوجد فيه قوله : «حسبي رسول الله : هذا لا يقال إلا لله !» وقوله : «اشفع لي» ، قال : «لا تطلب منه الشفاعة» . ومنها «توسلت بك» فقال : «لا يتوسل به» .

وقوله «المعصوم من الزلل» ، قال «إلا من زلة العتاب» .

---

(١) كذا الأصل

و هي مصحفة عن (الجابي) فيكون احمد بن عثمان الياسوفي الدمشقي الشافعي المعروف بابن الجابي . مات سنة ٧٨٧ .

وقوله «يا خير خلق الله» الراجح تفضيل الملائكة إلى غير ذلك .

فسئل فاعترف ثم قال : «رجعت عن ذلك ، وأنا الآن أعتقد غير ما قلت أولاً» فكُتب ما قال وانفصل المجلس .

ثم طلب بقية العلماء فحضروا المجلس الثاني وحضر القضاة أيضاً ، وممن حضر القاضي شمس الدين الصرخدي ، والقاضي شرف الدين بن الشريشي ، والقاضي شهاب الدين الزهري وجمع كثير ، وأُعيد الكلام ، فقال بعضهم : «يُعزَّر» وقال بعضهم : «ما وقع معه من الكلام أولاً كاف في تعزير مثله» وانفصلوا .

ثم طُلبوا ثالثاً ، وطُلب من تأخر وكتبت أسماؤهم في ورقة ، فحضر القاضي الشافعي ، وحضر ممن لم يحضر أولاً : أمين الدين الأتقى وبرهان الدين الصنهاجي ، وشمس الدين بن عبيد الحنبلي وجماعة .

ودار الكلام أيضاً بينهم ثم انفصلوا ثم طُلبوا .

وشدد الأمر على من تأخر فحضروا أيضاً . وممن حضر سعد الدين النووي وجمال الدين الكردي وشرف الدين الغزي وزين الدين بن رجب وتقي الدين بن مفلح وأخوه وشهاب الدين بن حجي ، فتواردوا على الإنكار على ابن العز في أكثر ما قاله .

ثم سئلوا عن قضية الذين نسبوا إلى الظاهر وإلى ابن تيمية ، فأجابوا كلهم أنهم لا يعلمون في المسمون من جهة الاعتقاد إلا خيراً ، وتوقف ابن مفلح في بعضهم ، ثم حضروا خامس مرة واتفق رأيهم على أنه لا بد من تعزير ابن العز ، إلا الحنبلي .

فسئل ابن العز عما أراد بما كتب فقال : «ما أردت إلا تعظيم

جانب النبي صلى الله عليه وسلم وامتثال أمره أنه لا يُعطى فوق حقه» .

فأفتى القاضي شهاب الدين الزهري بأن ذلك كاف في قبول قوله وإن أساء في التعبير ، وكتب خطه بذلك .

وأفتى ابن الشريشي وغيره بتعزيزه ، فحكم القاضي الشافعي بحبسه ، فحبس بالعذراوية ثم نُقل إلى القلعة ، ثم حكم برفع ما سوى الحبس من التعزيرات ، ونفذه بقية القضاة .

ثم كُتبت نسخة بصورة ما وقع وأخذ فيها خطوط القضاة والعلماء وأرسلت مع البريد إلى مصر ، فجاء المرسوم في ذي الحجة بإخراج وظائف ابن العز ، فأخذ تدريسَ العزية البرانية شرفُ الدين الهروي ، والجوهرية على الملقب الأكبر ، واستمر ابن العزّ في الاعتقال إلى شهر ربيع الأول من السنة المقبلة .

وأُحدث من يومئذ – عقب صلاة الصبح – التوسل بجاه النبي صلى الله عليه وسلم : أمر القاضي الشافعي بذلك المؤذنين ، ففعلوه .

وفي الرابع من ذي القعدة طلب ابنُ الزهري شمسَ الدين محمدَ بن خليل الحريري المنصفي فعزره بسبب فتواه بمسألة الطلاق على رأي ابن تيمية ، وبسبب قوله : «الله في السماء» .

وكان الذي شكاه القرشي فضربه بالدرة وأمر بتطويفه على أبواب دور القضاة ، ثم اعتذر ابن الزهري بعد ذلك وقال : «ما ظننته إلا من العوام لأنهم أنهوا إلي فلاناً الحريري قال : كيت وكيت» .

حكى ذلك ابن الحجي . وهذا العذر دالٌ على أنه تهوّر في أمره ولم يثبت . فلله الأمر .

ومن أطرف ما حكي عن ابن المنصفي أن بعض الناس اغتمّ له مما جرى فقال : «ما أسفي إلا على أخذهم خطي بأني أشعري فيراه عيسى بن مريم إذا نزل» انتهى .

وهذه الأسباب أوجبت إخفاء المؤلف ابن أبي العز أسمه ، أو أن النسّاخ حذفوا أسمه خوفاً من بطش هؤلاء الحكام وأتباعهم الظالمين ، وإذا تتبعنا تلك الحقبة ، وما جرى فيها على العلماء من الإيذاء والإهانات ، لطال بنا البحث .

ولا تغترّ بتعليقات الكوثري التي يدافع بها عن برقوق ولاجين وأمثالهما ، فإن للعصبية لأبناء جنسه دخلاً في ذلك ، إضافة إلى العصبية للمذهب والمعتقد .

* * *

وقد أفردت متن هذه العقيدة ، بطبعة خاصة من دون أي تعليق ، أو شرح ، وذلك بعد تصحيحها على عدد كبير من المخطوطات ، لتكون بين يدي الطالب ، ميسّرة للحفظ .

والآن أقدم هذا الشرح الموجز ، للمحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، بارك الله فيه .

والله أسأل ، أن ينفع بهذا عباده ، في عقيدتهم التي هي أصل دينهم ، وأن يصلح حال المسلمين ، إنه سميع مجيب ، والحمد لله رب العالمين .

الناشر

زهير الشاويش

ترجمة المؤلف

الامام الطحاوي صاحب العقيدة

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن جواب الأزدي الطحاوي ـ نسبة الى قرية بصعيد مصر ـ الامام المحدث الفقيه الحافظ .

ولد رحمه الله سنة تسع وثلاثين ومائتين ، وعندما بلغ سن الادراك تحول الى مصر لطلب العلم ، وأخذ يتلقى العلم على خاله اسماعيل ابن يحيى المزني أفقه أصحاب الامام الشافعي . وكان كلما اتسعت دائرة أفقه يجد نفسه حائراً أمام كثير من المسائل الفقهية ، ولم يكن ليجد عند خاله ما يشفي غليله عنها ، فأخذ يترقب ما يصنعه خاله عندما تعترضه تلك المسائل ، فاذا هو كثير التعريج على كتب أصحاب أبي حنيفة ، واذا هو يختار ما ذهب اليه أبو حنيفة في كثير منها ، وقد أودع هذه الاختيارات في كتابه « مختصر المزني » .

فلم يسعه بعد ذلك الا أن ينظر في كتب أصحاب أبي حنيفة ويطلع على منهجهم في التأصيل والتفريع حتى اذا اكتملت معرفته بمذهب الامام أبي حنيفة تحول اليه واقتدى به وأصبح من أتباعه . ولم يمنعه ذلك من مخالفته لبعض أقوال الامام وترجيح ما ذهب اليه غيره

من الأئمـــة لأنه رحمه الله لم يكن مقلداً لابي حنيفة ، انما كان يرى أن منهجه في التفقه أمثل المناهج في نظره فكان يسير عليه ، ويأتم به ، ولذلك تجده في كتابه « معاني الآثـــار » يرجح مالم يقل بـــه امامه . ومما يؤيد ما ذكرناه ما قاله ابن زولاق : سمعت أبا الحسن علي بن أبي جعفر الطحاوي يقول سمعت أبي يقول وذكر فضل أبي عبيد حربويه وفقهه فقال كان يذاكرني في المسائل فأجبته يوماً في مسألة فقال لي : ما هـــذا قول أبي حنيفة فقلت له أيها القاضي : أوكل ما قاله أبو حنيفة أقول به ؟ فقال : ما ظننتك الا مقلدا . فقلت له : وهل يقلد الا عصبي . فقال لي : أو غبي . قال فطارت هذه بمصر حتى صارت مثلا وحفظها الناس (١) .

وقد تخرج على كثير من الشيوخ ، وأخذ عنهم ، وأفاد منهم ، وقد أربى عددهم على ثلاثمائة شيخ ، وكان شديد الملازمة لكل قادم الى مصر من أهل العلم من شتى الأقطار، حتى جمع الى علمه ما عندهم من العلوم ، وهذا يدلك على مبلـــغ عنايته في الاستفادة ، وحرصه الأكيد على العلم . وقد أثنى عليه غير واحد من أهل العلم ، ووصفوه بأنه ثقـــة ثبت فقيـــه عاقل حافظ دين ، لـــه اليـــد الطولى في الفقه والحـــديث .

قال ابن يونس : كان الطحـــاوي ثقة ثبتاً فقيها عاقـــلا لم يخلف مثـــله .

وقال الذهبي في « تاريخه » الكبير : الفقيه المحدث الحافظ أحد الأعـــلام وكان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلا .

وقال ابن كثير في « البداية والنهاية » : هو أحد الثقات الأثبـــات والحفـــاظ الجهابذة .

---

(١) انظر هـــذا الخبر في « لسان الميزان » لابن حجر في ترجمة المصنف .

وأما تصانيفه رحمه الله فهي غاية في التحقيق والجمع وكثرة الفوائد وحسن العرض •

فمن مصنفاته « العقيدة الطحاوية » وهي التي تقدمها مع شرحها في طبعتنا الأنيقة للقراء وهي على صغر حجمها غزيرة النفع سلفية المنهج تجمع بين دفتيها كل ما يحتاج اليه المسلم في عقيدته • ومنها كتا ب« معاني الآثار » وهو كتاب يعرض فيه الأبحاث الفقهية مقرونة بدليلها ، ويذكر في غضون بحثه المسائل الخلافية ، ويسرد أدلتها ويناقشها ، ثم يرجح ما استبان له الصواب منها ، وهذا الكتاب يدرب طالب العلم على التفقه ، ويطلعه على وجوه الخلاف ، ويربي فيه ملكة الاستنباط ، ويكون له شخصية مستقلة •

ومنها كتاب « مشكل الآثار[1] » في نفي التضاد واستخراج الاحكام منها ، ومنها « أحكام القرآن » و « المختصر » و « شرح الجامع الكبير » و « شرح الجامع الصغير » وكتاب « الشروط » و « النوادر الفقهية » و « الرد على أبي عبيد » و « الرد على عيسى بن أبان » وغير ذلك من التصانيف الجليلة المعتبرة •

توفي رحمه الله سنة احدى وعشرين وثلاثمئة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر ودفن بالقرافة •

---

(١) يقع هذا الكتاب في سبع مجلدات ضخام ، وهو من محفوظات مكتبة فيض الله شيخ الاسلام في استنبول ، والقسم المطبوع منه في حيدر آباد في أربعة أجزاء ربما لا يكون نصف الكتاب . وهو كتاب جليل القدر عظيم النفع يسوق الأحاديث التي تبدو لأول وهلة أنها متعارضة ، ثم يأخذ في دفع ذلك التعارض بطريقته الفذة التي يرتاح اليها المؤمن المنصف .

ترجمة
ابن أبي العز الحنفي

هو العلامة صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي ، الأذرعي الصالحي الدمشقي ولد سنة ٧٣١ .

اشتغل بالعلوم ، وكان ماهراً في دروسه وفتاويه ، وخطب بحسبان قاعدة البلقاء مدة ، ثم ولي قضاء دمشق في المحرم سنة ٧٧٩ ثم ولي قضاء مصر[١] فأقام شهراً ثم استعفى ، ورجع إلى دمشق على وظائفه[٢] .

وذكر ابن العماد خبر اعتقاله لبيانه ما في قصيدة ابن ايبك من الشرك ، وانه أقام مقتراً عليه . إلى أن جاء الناصري ، فرفع إليه أمره ، فأمر برد وظائفه ، ولم تطل مدته فقد توفاه الله بعد ذلك .

وإصرار الكوثري وأتباعه على إنكار نسبة شرح الطحاوية إلى مؤلف حنفي ، نوع من المكابرة بالمحسوس الملموس ! ! بل شرحها أكثر من عالم حنفي ، وقرظها العشرات من الأحناف ، وكيف لا يشرحها حنفي وهي عقيدة الإمام أبي حنيفة وأصحابه

---

(١) بعد ابن عمه : احمد بن اسماعيل بن محمد الأذرعي المعروف بابن الكشك المتوفي سنة ٧٩٩ . وهذا تولى قبله أيضاً قضاء مصر واستعفى ، من جور الحكام .

(٢) ما عدا القضاء ، فقد كان لأحد خصومه ، ابن قوام اللاقاني الحنفي ، المتوفى سنة ٧٨٤ قال عنه ابن حجر : ولي قضاء الحنفية سنة ثمانين . وانتزع التدريس من علماء الحنفية ، وكان مفرط الجهل ، قليل الدين . . وتحكى عنه في أحكامه أشياء مثل ما يحكى عن قراقوش . شذرات ٣٢٦/٦

رحمهم الله وهل المذهب الحنفي غير ما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه ! !

وسبق أن ذكر أستاذنا العلامة الشيخ أحمد شاكر ما دله عليه فضيلة الشيخ محمد نصيف من أن العلامة الزبيدي شارح « إحياء علوم الدين » قد نقل في كتابه **١٤٦/٢** قطعة كبيرة من هذا الشرح ، ونسبها لابن أبي العز الحنفي هذا .

وبما نقدم من نقول وصورة المخطوطة لم يعد هناك من مجال للشك بأن الشرح هو لابن أبي العز ، جزاه عن الاسلام والمسلمين كل خير .

وقد كانت وفاته بدمشق سنة **٧٩٢**[1] عليه رحمة الله .

---

(١) ذكر في « شرح العقيدة الطحاوية » طبع مكة : ان وفاته كانت سنة **٧٤٦** وهو وهم . والصحيح ما ذكرنا نقلاً عن « الدرر الكامنة » **٨٧/٣** طبع الهند . ورقم ٢٨١٨ . ورقم ٢٨٨٩ ج ١٩٣/٣ طبع مصر وحق هذا الرقم الأخير أن يكون **٢٨٩٩** و« شذرات الذهب » ٣٢٦/٦

شرح العقيدة المنسوبة الى الشيخ الامام الحافظ
الحجة ابى جعفر احمد بن محمد بن سلمة بن سلامة
الازدى الطحاوى الحنفى الفقيه تأليف
شيخ الاسلام الامام العلامة المحقق
افضل المتأخرين حجة الاسلام ابى المعالى
صدر الدين على بن ابى العز محمد
ابن العز الاذرعى الدمشقى
الحنفى المتوفى [illegible]
رحمه الله تعالى ونفعنا
بعلومها آمين

صورة المخطوطة الاصل لطبعة المكتب الاسلامي « لشرح العقيدة الطحاوية » ويظهر ما اصابه من حذف وتغيير لاسم المؤلف .

زين الاسلام ابو جعفر
ابن محمد الازدى الطحاوى رحمه الله تعالى
هذا ذكر عقيدة اهل السنة
والجماعة على مذهب فقهاء الملة ابى
حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى

صورة احدى النسخ المخطوطة من الطحاوية

هذه تعليقة لطيفة غريبة تتضمن الاقتدا بالمخالف
وحكم الربع بعد ادا الجمعة وحكم اصابة الثوب من ماء الوضوء
تأليف الشيخ العلامة المحقق المدقق علي بن علي بن
محمد بن محمد بن ابي العز الحنفي رحمه الله كثيرا
فلقد اجاد فيها وافاد
بما سطره
[illegible]
نعم

هذه ترجمة مؤلف هذه الرسالة من تاريخ العلامة السخاوي المسمى وجيز الكلام في الذيل على دول الاسلام للشيخ الذهبي
سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة
وفيها توفي القاضي العلامة الصدر علي بن العلاء علي بن محمد بن محمد بن ابي العز الدمشقي قاضيها
الحنفي شارح عقيدة الطحاوي والمناقشات على الهداية وولي قضاء مصر وامتحن ولم ارخه
عند شيخنا ابن الدريهم وسماه شيخنا محمدا والصواب ما هنا [illegible]

صورة نسخة الرسالة التي فيها ان مؤلف شرح العقيدة الطحاوية طبع المكتب الاسلامي هو العلامة الشيخ علي بن علي بن محمد بن ابي العز

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله [illegible] وآله وصحبه اجمعين
وبعد فهذا [illegible] والجماعة على مذهب
فقهاء الملة ابي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وابي يوسف يعقوب بن
ابراهيم الانصاري وابي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله
عليهم اجمعين وما يعتقدون من اصول الدين ويدينون [illegible]
[illegible] توحيد الله تعالى معتقدين بتوفيق الله تعالى [illegible]

صورة احدى النسخ المخطوطة من الطحاوية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

[الحمد لله رب العالمين قال العلامة حجة الاسلام أبو جعفر الوراق الطحاوي ـ بمصر ـ رحمه الله :

هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، وأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني ، رضوان الله عليهم أجمعين ، وما يعتقدون من أصول الدين ، ويدينون به رب العالمين] (١) .

١ ـ نقول ـ في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله : إن الله واحد لا شريك له (٢) .

---

(١) زيادة من نسخة (خ) وغيرها .

(٢) أن نفي الشريك عن الله تعالى لا يتم إلا بنفي ثلاثة أنواع من الشرك :

الأول : الشرك في الربوبية ، وذلك بأن يعتقد ان مع الله خالقاً آخر ـ سبحانه وتعالى ـ كما هو اعتقاد المجوس القائلين بأن للشر خالقاً غير الله سبحانه . وهذا النوع في هذه الأمة قليل والحمد لله ، وإن كان قريباً منه قول المعتزلة : إن الشر إنما هو من خلق الإنسان ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ﷺ : « القدرية مجوس هذه الأمة ... » الحديث ، وهو مخرج في مصادر عدة عندي أشرت إليها في « صحيح الجامع الصغير وزيادته » رقم (٤٣١٨) .

الثاني : الشرك في الألوهية أو العبودية وهو أن يعبد مع الله غيره من الأنبياء والصالحين ، كالاستغاثة بهم وندائهم عند الشدائد ونحو ذلك . وهذا مع الأسف في هذه الأمة كثير ، ويحمل وزره الأكبر أولئك المشايخ الذين يؤيدون هذا النوع من الشرك باسم التوسل « يسمونها بغير اسمها » ! .

الثالث : الشرك في الصفات ، وذلك بأن يصف بعض خلقه تعالى ببعض الصفات الخاصة به عز وجل كعلم الغيب مثلاً ، وهذا النوع منتشر في كثير من الصوفية . ومن تأثر بهم ، مثل قول بعضهم في مدحه النبي ﷺ :

٢ ـ ولا شيء مثله [١] .
٣ ـ ولا شيء يعجزه .
٤ ـ ولا إله غيره .

= « فإن من جودك الدنيا وضرتها
ومن علومك علم اللوح والقلم ! »

ومن هنا جاء ضلال بعض الدجالين الذين يزعمون أنهم يرون الرسول ﷺ اليوم يقظة ويسألونه عما خفي عليهم من بواطن نفوس من يخالطونهم ، ويريدون تأميرهم في بعض شؤونهم ، ورسول الله ﷺ ما كان ليعلم مثل ذلك في حال حياته (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء) فكيف يعلم ذلك بعد وفاته وانتقاله إلى الرفيق الأعلى ؟! .

هذه الأنواع الثلاثة من الشرك من نفاها عن الله في توحيده إياه ، فوحده في ذاته وفي عبادته ، وفي صفاته ، فهو الموحد الذي تشمله كل الفضائل الخاصة بالموحدين ، ومن أخل بشيء منه ، فهو الذي يتوجه إليه مثل قوله تعالى : (لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) فاحفظ هذا فإنه أهم شيء في العقيدة ، فلا جرم أن المصنف رحمه الله بدأ به ، ومن شاء التفصيل فعليه بشرح هذا الكتاب وكتب شيوخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وغيرهم ممن حذا حذوهم واتبع سبيلهم ، (ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان) .

(١) هذا أصل من أصول التوحيد ، وهو أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ولكن المبتدعة والمتأولة قد اتخذوه أصلا لإنكار كثير من صفات الله تبارك وتعالى ، فكلما ضاقت قلوبهم عن الإيمان بصفة من صفاته عز وجل سلطوا عليها معاول التأويل والهدم ، فأنكروها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (ليس كمثله شيء) متجاهلين تمام الآية : (وهو السميع البصير) ، فهي قد جمعت بين التنزيه ، والإثبات ، فمن أراد السلامة في عقيدته فعليه أن ينزه الله تعالى عن مشابهته للحوادث ، دون تأويل أو تعطيل ، وأن يثبت له عز وجل من الصفات كل ما أثبته لنفسه في كتابه أو حديث نبيه دون تمثيل ، وهذا هو مذهب =

٥ ـ قديم [1] بلا ابتداء ، دائم بلا انتهاء .

٦ ـ لا يفنى ولا يبيد .

٧ ـ ولا يكون إلا ما يريد .

٨ ـ لا تبلغه الأوهام ، ولا تدركه الأفهام .

٩ ـ ولا يشبه الأنام [1] .

١٠ ـ حي لا يموت ، قيوم لا ينام .

= السلف وعليه المصنف رحمه الله تبعاً لأبي حنيفة وسائر الأئمة ، كما تراه مفصلا في الشرح ، (فبهداهم اقتده) .

(١) اعلم أنه ليس من أسماء الله تعالى : (القديم) ، وإنما هو من استعمال المتكلمين فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن ــ هو المتقدم على غيره ــ فيقال : هذا قديم ، للعتيق ، وهذا جديد للحديث ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم كما قال تعالى (حتّى عاد كالعرجون القديم) . والعرجون القديم : الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني . فاذا وجد الجديد قيل للأول قديم ، وإن كان مسبوقاً بغيره كما حققه شيخ الاسلام في « مجموع الفتاوي » (١ ــ ٢٤) والشارح في « شرحه » ، لكن أفاد الشيخ ابن مانع هنا فيما نقله عن ابن القيم في « البدائع » أنه يجوز وصفه سبحانه بالقدم بمعنى أنه يخبر عنه بذلك ، وباب الأخبار أوسع من باب الصفات التوقيفية .

قلت : ولعل هذا هو وجه استعمال شيخ الاسلام ابن تيمية هذا الوصف في بعض الأحيان ، كما سيأتي فيما علقته على الفقرة (٤٥) .

(١) فيه رد لقول المشبهة، الذين يشبهون الخالق بالمخلوق ، سبحانه وتعالى ، قال عز وجل : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) « الشورى : ١١ » .

وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع . فمن كلام أبي حنيفة رحمه الله في « الفقه الأكبر » : لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه . ثم قال بعد ذلك : وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين . يعلم لا كعلمنا ، ويقدر لا كقدرتنا ، ويرى لا كرؤيتنا . **انتهى** .

١١ – خالق بلا حاجة ، رازق بلا مؤنة [١] .

١٢ – مميت بلا مخافة . باعث بلا مشقة .

١٣ – ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه ، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته ، وكما كان بصفاته أزلياً ، كذلك لا يزال عليها أبدياً .

١٤ – ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم « الخالق » . ولا باحداث البرية استفاد اسم « الباري » .

١٥ – له معنى الربوبية ولا مربوب ، ومعنى الخالق ولا مخلوق .

١٦ – وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيا ، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم ، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم .

١٧ – ذلك بأنه على كل شيء[٢] قدير وكل شيء إليه

---

(١) أي بلا ثقل وكلفة كما في « شرح العقيدة الطحاوية » (ص ١٢٥ الطبعة الرابعة) .

(٢) قال الشيخ ابن مانع رحمه الله (ص ٧) : « يجيء في كلام بعض الناس وهو على ما يشاء قدير ، وليس ذلك بصواب ، بل الصواب ما جاء بالكتاب والسنة وهو على كل شيء قدير ؛ لعموم مشيئته وقدرته تعالى خلافاً لأهل الاعتزال الذين الذين يقولون إن الله سبحانه لم يرد من العبد وقوع المعاصي بل وقعت من العبد بإرادته لا بإرادة الله ، ولهذا يقول أحد ضلالهم :

زعم الجهول ومن يقول بقوله أن المعاصي من قضاء الخالق
إن كان حقاً ما يقول فلم قضا حد الزناء وقطع كف السارق

وقال ابو الخطاب رحمه الله في بيان الحق والصواب :

قالوا فأفعال العباد فقلت ما من خالق غير الإله الامجد
قالوا فهل فعل القبيح مراده قلت الإرادة كلها للسيد
لو لم يرده وكان كان نقيصة سبحانه عن أن يعجزه الردى

وهذه الإرادة التي ذكرها أبو الخطاب في السؤال هي الإرادة الكونية القدرية ، لا الإرادة الكونية الشرعية .

فقير ، وكل أمر عليه يسير . لا يحتاج إلى شيء ، (ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير) .

١٨ – خلق الخلق بعلمه .

١٩ – وقدر لهم أقداراً .

٢٠ – وضرب لهم آجالا .

٢١ – ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم . وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم .

٢٢ – وأمرهم بطاعته . ونهاهم عن معصيته .

٢٣ – وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته . ومشيئته تنفذ ، لا مشيئة للعباد ، إلا ما شاء لهم ، فما شاء لهم كان ، وما لم يشأ لم يكن [١] .

---

(١) يعني أن مشيئته تعالى وإرادته شاملة لكل ما يقع في هذا الكون من خير أو شر ، وهدى أو ضلال . والآيات الدالة على ذلك كثيرة معروفة ، يمكن مراجعتها في الشرح وغيره ... والمقصود بهذه الفقرة الرد على المعتزلة النافين لعموم مشيئته تعالى .

لكن يجب أن يعلم أنه لا يلزم من ذلك أن الله يحب كل ما يقع . فالحب غير الارادة ، وإلا كان لا فرق عند الله تعالى بين الطائع والعاصي وهذا ما صرح به بعض كبار القائلين بوحدة الوجود من أن كلا من الطائع والعاصي مطيع لله في إرادته ! ومذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم على التفريق بين الارادة والمحبة ، وإلى ذلك أشار صاحب قصيدة « بدء الأمالي » بقوله :

مريد الخـــير والشر القبيـــح ولكـــن ليس يرضى بالمحـــال

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :

« ثم قالت القدرية : هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يريد ذلك ! فيكون ما لم يشأ ، ويشاء ما لم يكن » ! .

وقالت طائفة من (المثبتة) : ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . وإذن قد أراد الكفر والفسوق والعصيان ولم يرده ديناً . أو أراده من الكافر ولم يرده من المؤمن ، فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان . ولا يحبه ديناً . ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن .

٢٤ – يهدي من يشاء ، ويعصم ويعافي ، فضلا ، ويضل من يشاء ، ويخذل ويبتلي ، عدلا .

٢٥ – وكلهم يتقلبون في مشيئته ، بين فضله وعدله .

٢٦ – وهو متعال عن الاضداد والأنداد .

٢٧ – لا راد لقضائه ، ولا معقب لحكمه ، ولا غالب لأمره .

٢٨ – آمنا بذلك كله ، وأيقنا أن كلا من عنده .

٢٩ – وأن محمداً عبده المصطفى ، ونبيه المجتبى ، ورسوله المرتضى [١] .

٣٠ – وأنه خاتم الأنبياء ، وإمام الأتقياء ، وسيد المرسلين.[٢]

= وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، فإنهم متفقون على أنه ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته ومجموعه على أنه لا يحب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر ، وأن الكفار (يُبَيِّتُون ما لا يرضى من القول) . (*)

(*) مجموع الفتاوي (٦ / ١١٥ – ١١٦) . وقد شرح ذلك العلامة ابن القيم في « شفاء العليل » (ص ١٢٠ – ١٣٤) فراجعه فانه مهم .

(١) اعلم أن كل رسول نبي . وليس كل نبي رسولا ، وقد ذكروا فروقاً بين الرسول والنبي ، تراها في « تفسير الألوسي » (٥ / ٤٤٩ – ٤٥٠) وغيره ، ولعل الأقرب أن الرسول من بعث بشرع جديد والنبي من بعث لتقرير شرع من قبله ، وهو بالطبع مأمور بتبليغه ، إذ من المعلوم أن العلماء مأمورون بذلك ، فهم بذلك أولى ، كما لا يخفى .

(٢) قلت هذه العقيدة ثبتت في أحاديث كثيرة مستفيضة ، تلقتها الأمة بالقبول . وقد ذكر الشارح (في الصفحة ١٦٩ – الطبعة الرابعة) طائفة منها فلتراجع منه ، فهي تفيد العلم واليقين ، فهو صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين يقيناً ، ومن المؤسف أن أقول : إن هذه العقيدة لا يؤمن بها أولئك الذين يشترطون في الحديث الذي يجب الايمان به أن يكون متواتراً ، فكيف يؤمن بها من صرح بأن العقيدة لا تؤخذ إلا من القرآن كالشيخ شلتوت وغيره . وقد رددت على هؤلاء جميعاً من=

وحبيب رب العالمين [1] .

٣١ - وكل دعوى النبوة بعده فغي وهوى [2] .

=عشرين وجهاً في رسالتي « وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين» وذكرت في آخرها عشرين مثالا من العقائد الثابتة في الأحاديث الصحيحة يلزمهم جحدها وعدم الايمان بها. وهذه العقيدة واحدة منها فراجعها فانها مطبوعة وهامة.

(١) قلت : بل هو خليل رب العالمين ، فان الخلة أعلى مرتبة من المحبة وأكمل ، ولذلك قال ﷺ : « إن الله اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا » ولذلك لم يثبت في حديث أنه ﷺ حبيب الله . فتنبه ، وراجع في الفقرة الآتية (٥٢) بسطاً لهذا في كلام الشارح عليها .

(٢) قلت : وقد أخبر النبي ﷺ أمته نصحاً لهم وتحذيراً في أحاديث كثيرة أنه سيكون بعده دجالون كثيرون ، وقال في بعضها : « كلهم يزعم أنه نبي ، وأنا خاتم النبيين ، لا نبي بعدي » رواه مسلم وغيره (الاحاديث الصحيحة ١٦٨٣) ، ومن هؤلاء الدجالين « ميرزا غلام أحمد القادياني » الذي ادعى النبوة وله اتباع منتشرون في الهند وألمانيا وإنكلترا وأميركا ، ولهم فيها مساجد ، يضلون بها المسلمين ، وكان منهم في سورية أفراد ، استأصل الله شأفتهم وقطع دابرهم ، ولهم عقائد كثيرة ، غير اعتقادهم بقاء النبوة بعده ﷺ . وسلفهم فيه ابن عربي الصوفي ولهم في ذلك رسالة جمعوا فيها أقواله في تأييد اعتقادهم المذكور . لم يستطع المشايخ الرد عليها لأنها مما قاله ابن عربي ! مع جزمهم بتكفيرهم . ولا مجال لذكر شيء من عقائدهم الآن ، وهم بلا شك ممن عناهم رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح عنه « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم وآباؤكم فإياكم وإياهم ، لا يضلونكم ولا يفتنونكم » رواه المؤلف في «مشكل الآثار» (٤ - ١٠٤) . وهو عند « الامام مسلم » (١ - ٩) .

وإن من أبرز علاماتهم انهم حين يبدأون بالتحدث عن دعوتهم إنما يبتدئون قبل كل شيء بإثبات موت عيسى عليه الصلاة والسلام فاذا تمكنوا من ذلك بزعمهم انتقلوا إلى مرحلة ثانية وهي ذكر الأحاديث الواردة بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام ويتظاهرون بالايمان بها ، ثم سرعان ما يتأولونها ، ما دام انهم أثبتوا بزعمهم موته ، بأن المقصود نزول مثيل عيسى ! وأنه هو غلام أحمد القادياني ! ولهم من =

٣٢ - وهو المبعوث إلى عامة الجن [١] وكافة الورى ، بالحق والهدى ، وبالنور والضياء .

٣٣ - وإن القرآن كلام الله ، منه بدا بلا كيفية قولا . وأنزله على رسوله وحياً ، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً ، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة . ليس بمخلوق ككلام البرية ، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر ، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر ، حيث قال تعالى (سأصليه سقر) (المدثر : ٢٦) فلما أوعد الله بسقر لمن قال : (إن هذا الا قول البشر) « المدثر : ٢٥ » ، علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر ، ولا يشبه قول البشر [٢] .

= مثل هذا التأويل الشيء الكثير والكثير جداً ، مما جعلنا نقطع بأنهم طائفة من الباطنية الملحدة . وسيأتي الاشارة إلى بعض عقائدهم الضالة قريباً إن شاء الله تعالى .

(١) أقول : ومن ضلالات القاديانية إنكارهم لـ (الجن) كخلق غير الإنس ويتأولون كل الآيات والأحاديث المصرحة بوجودهم ومباينتهم للانس في الخلق ، بما يعود إلى انهم الإنس أنفسهم أو طائفة منهم حتى ابليس نفسه يقولون إنه انسي شرير ! فما أضلهم ! .

(٢) نقلت هذا الكلام عن المصنف رحمه الله شيخ الاسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٢ - ٥٠٧) مستشهداً به . وقال الشارح أبو العز رحمه الله (ص ١٧٩ الطبعة الرابعة) :

« وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمه الله هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما ، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة . وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال » :

ثم ساقها . ومنها الثالث ، وهو أنه معنى واحد قائم بذات الله ، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار ، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة . وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه ، كالأشعري وغيره .

قال : =

= وسابعها أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره وهذا قول أبي منصور الماتريدي ....

وتاسعها أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء ، وهو يتكلم به بصوت يسمع ، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً ، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة .

وقوله : « كلام الله منه بدا بلا كيفية قولا » ـ رد على المعتزلة وغيرهم . فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه ، كما تقدم حكاية قولهم . وقال الشيخ محمد بن مانع رحمه الله تعالى (ص ٨) :

« القرآن العظيم كلام الله لفظه ومعانيه فلا يقال اللفظ دون المعنى كما هو قول أهل الاعتزال ، ولا المعنى دون اللفظ كما هو قول الكلابية الضلال ، ومن تابعهم على باطلهم من أهل الكلام الباطل المذموم ، فأهل السنة والجماعة يقولون ويعتقدون ان القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، الفاظه ومعانيه عين كلام الله سمعه جبريل من الله والنبي سمعه من جبريل ، والصحابة سمعوه من النبي ، فهو المكتوب بالمصاحف المحفوظ بالصدور المتلو بالألسنة .

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله :

وكذلك القرآن عن كلامه الـ ... مسموع منه حقيقة ببيـــان
هو قول ربي كله لا بعضـــه ... لفظاً ومعنى ما هما خلقـــان
تنزل رب العالمين ووحيـــه ... اللفظ والمعنى بلا روغان . »

وقال الشارح رحمه الله (ص ١٩٤ ـ ١٩٥) :

« وكلام الطحاوي رحمه الله يرد قول من قال : إنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه ، وأن المسموع المنزل المقروء والمكتوب ليس كلام الله وإنما هو عبارة عنه . فإن الطحاوي رحمه الله يقول : « كلام الله منه بدا » . وكذلك قال غيره من السلف ، ويقولون : منه بدا ، وإليه يعود . وإنما قالوا : منه بدا ، لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون إنه خلق الكلام في محل ، فبدا الكلام من ذلك المحل . فقال السلف : « منه بدا » أي هو المتكلم به ، فمنه بدا ، لا من بعض المخلوقات ، كما قال تعالى : (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم) « الزمر : ١ » . (ولكن=

[ف] [1] من أبصر هذا اعتبر ، وعن مثل قول الكفار انزجر ، [و] [2] علم أنه بصفاته ليس كالبشر .

٣٥ ـ والرؤية حق لأهل الجنة ، بغير إحاطة ولا كيفية ، كما نطق به كتاب ربنا : (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) « القيامة : ٢٢ ـ ٢٣ » . وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه ، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال ، [3] ومعناه على ما أراد ، لا ندخل في ذلك متأولين

=حق القول مني) « السجدة : ١٣ » (قل نزله روح القدس من ربك بالحق) « النحل : ١٠٢ » . ومعنى قولهم : « وإليه يعود » : يرفع من الصدور والمصاحف ، فلا يبقى في الصدور منه آية في المصاحف . كما جاء ذلك في عدة آثار .

وقوله « بلا كيفية » : أي : لا تعرف كيفية تكلمه به « قولا » ليس بالمجاز ، « وأنزله على رسوله وحياً » أي : أنزله إليه على لسان الملك ، فسمعه الملك جبرائيل من الله ، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك ، وقرأه على الناس . قال تعالى : (وقرآناً فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا) « الاسراء : ١٠٦ » . وقال تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربي مبين) « الشعراء : ١٩٣ » وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى .

(١ و ٢) زيادتان ثابتتان في كل النسخ التي بين أيدينا .

(٣) اعلم أن الأحاديث الواردة في إثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة كثيرة جداً حتى بلغت حد التواتر كما جزم به جمع من الأئمة . منهم الشارح ، وقد خرج بعضها ثم قال :

« وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً . ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها ، ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث ثم قال :

« ليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله ، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية ، لاتشبيه المرئي بالمرئي ، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه ،=

بآرائنا ، ولا متوهمين بأهوائنا ، فانه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه .

٣٦ _ ولا تثبت قدم الاسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام[١] فمن رام علم ما حظر عنه علمه ، ولم يقنع بالتسليم فهمه ، حجبه مرامه عن خالص التوحيد ، وصافي المعرفة ، وصحيح الايمان ، فيتذبذب بين الكفر والايمان ، والتصديق والتكذيب ، والاقرار والانكار ، موسوساً تائهاً ، شاكاً ، لا مؤمناً مصدقاً ، ولا جاحداً مكذباً .

٣٧ _ ولا يصح الايمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم[٢] ، أو تأولها بفهم[٣] إذ كان تأويل الرؤية – وتأويل

=وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة ؟ ومن قال : يُرى لا في جهة. فليراجع عقله ! ! فإما أن يكون مكابراً لعقله أو في عقله شيء ، وإلا فاذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته ، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة » .

قلت : وأما رؤيته تعالى في الدنيا ، فقد أخبر رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح أن أحداً منا لا يراه حتى يموت . رواه مسلم : وأما هو نفسه عليه الصلاة والسلام ، فلم يرد في إثباتها له ما تقوم به الحجه ، بل قد صح عنه الاشاره إلى نفيها حين سئل عنها بقوله «نور ، أنى أراه» ومع ذلك جزم السيدة عائشة بنفيها كما في الصحيحين ، وهذا هو الأصل فينبغي التمسك به .

(١) هذه الفقرة مقدمة على الفقرة السابقة في المخطوطات الثلاثة وكذا في نسخة شيخنا الطباخ رحمه الله ، ولعلها أولى .

(٢) أي توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا ، فيتوهم تشبيهاً . شرح الطحاوية .

(٣) أي ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها ، وما يفهمه كل عربي من معناها .

كل معنى يضاف إلى الربوبية - بترك التأويل ولزوم التسليم ، وعليه دين المسلمين [1] . ومن لم يتوق النفي والتشبيه ، زل ولم يصب التنزيه [2] . فان ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية ، منعوت بنعوت الفردانية ، ليس في معناه أحد من البرية .

٣٨ - وتعالى [3] عن الحدود والغايات ، والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات [4] .

---

(١) في المخطوطات الثلاث والمطبوعات « المرسلين » .

(٢) قلت ، وذلك لأن نفاة الصفات والرؤية من المعتزلة وغيرهم إنما ينفونها تنزيهاً لله تعالى بزعمهم عن التشبيه ، وهذا زلل وزيغ وضلال ، إذ كيف يكون ذلك تنزيهاً ، وهو ينفي عن الله صفات الكمال ومنها الرؤية ، إذ المعدوم هو الذي لا يرى ، فالكمال في إثبات الرؤية الثابتة في الكتاب والسنة والمشبهة إنما زلوا لغلوهم في إثبات الصفات وتشبيه الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى . والحق بين هؤلاء وهؤلاء إثبات بدون تشبيه . وتنزيه بدون تعطيل . وما أحسن ما قيل : المعطل يعبد عدماً ، والمجسم يعبد صنماً .

(٣) في المخطوطات الثلاث وسائر المطبوعات : « تعالى » بدون الواو . ولعله أصح .

(٤) قلت : مراد المؤلف رحمه الله بهذه الفقرة الرد على طائفتين :الأولى المجسمة والمشبهة الذين يصفون الله بأن له جسماً وجثة واعضاء وغير ذلك تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

والأخرى المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه ، وأنه بـــائن من خلقه . بل يصرح بعضهم بأنه موجود بذاته في كل الوجود ! وهذا معنـــاه حلول الله في مخلوقاته . وأنه محاط بالجهات الست المخلوقة ، وليس فوقها ، فنفي المؤلف ذلك بهذا الكلام ولكن قد يستغل ذلك بعض المبتدعه ، ويتأولونه بما قد يؤدي إلى التعطيل كما بينه الشارح رحمه الله تعالى وقد لخص كلامه الشيخ محمد بن مانع عليه الرحمة فقال (ص ١٠) : =

٣٩ - والمعراج حق . وقد أسرى بالنبي ﷺ ، وعرج بشخصه في اليقظة ، إلى السماء ، ثم إلى حيث شاء الله من العلا ، وأكرمه الله بما شاء ، وأوحى إليه ما أوحى . (ما كذب الفؤاد ما رأى) [١] . فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى .

= « مراده بذلك الرد على المشبهة ولكن هذه الكلمات مجملة مبهمة وليست من الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة والجماعة ، والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحق واولى من ذكر الفاظ توهم خلاف الصواب . ففي قوله تعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) ردّ على المشبهة والمعطلة ، فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات الى مثل هذه الالفاظ ولا التعويل عليها ، فإن الله ، سبحانه موصوف بصفات الكمال منعوت بنعوت العظمة والجلال ، فهو سبحانه فوق مخلوقاته مستوٍ على عرشه المجيد بذاته بائن من خلقه ينزل كل ليلة الى السماء الدنيا ويأتي يوم القيامة وكل ذلك على حقيقته ولا نؤوله كما لا نؤول اليد بالقدرة والنزول بنزول امره وغير ذلك من الصفات ، بل نثبت ذلك اثبات وجود لا اثبات تكييف . وما كان اغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهمة المخترعة ولو قيل انها مدسوسة عليه وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد احساناً للظن بهذا الإمام وعلى كل حال فالباطل مردود على قائله كائناً من كان ومن قرأ ترجمة المصنف الطحاوي لاسيما في لسان الميزان عرف انه من أكابر العلماء واعاظم الرجال وهذا هو الذي حملناه على احسان الظن فيه في كثير من المواضع التي فيها مجال لناقد . » انتهى كلام ابن مانع رحمه الله .

(١) قلت يعني من آيات ربه الكبرى ، وأما القول بأنه عليه الصلاة والسلام رأى ربه ليلتئذ بعينه ، فلم يثبت كما تقدم التنبيه عليه قريباً . ولذلك قال الشارح وغيره : « والصحيح أنه رآه بقلبه ولم يره بعين رأسه » .

٤٠ ـ والحوض الذي أكرمه الله تعالى به ـ غياثاً لأمته ـ حق [١] .

٤١ ـ والشفاعة التي ادخرها لهم حق، كما روي في الاخبار[٢].

٤٢ ـ والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حق [٣] .

---

(١) قلت : والأحاديث التي جاء ذكر الحوض فيها كثيرة جداً حتى بلغت مبلغ التواتر كما صرح بذلك جمع من الأئمة ، ورواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابياً ، وقد استقصى طرقها الحافظ ابن كثير في « النهاية» في آخر تاريخه ، وعقد لها الحافظ ابن ابي عاصم في « كتاب السنة » سبعة ابواب ، ورقم (١٥٥ ـ ١٦١) ورقم الأحاديث (٧٣٤ ـ ٧٧٦ ـ بتحقيقي)، أشار في آخرها إلى تواترها بقوله : « والأخبار التي ذكرناها في حوض النبي ﷺ توجب العلم ... » .

(٢) قلت : وهي متواترة أيضاً ، وقد عقد لها ابن أبي عاصم في « السنّة » ستة أبواب (١٦٣ ـ ١٦٨) رقم الأحاديث (٧٨٤ ـ ٨٣٢) وساق طائفة منها الشارح رحمه الله في شرحه ، تضمنت أن شفاعته صلى الله عليه وسلم ثمانية أنواع ، فليراجعه من شاء البحث والتحقيق فإنه هام .

(٣) قلت : يشير إلى بعض الأحاديث المصرحة بأن الله تعالى استخرج الذرية من صلب آدم عليه الصلاة والسلام ، وقد ذكر في الشرح أربعة منها ، وهي مخرجة في تعليقي عليه وفي « تخريج السنة » (رقم ١٩٥ ـ ٢٠٥) ، وقد كنت استثنيت في التعليق المشار إليه (ص ٢٦٦ ـ الطبعة الرابعة) من الصحة مسح الظهر الوارد في حديث عمر وكان ذلك سهواً مني أسأله تعالى أن يغفره لي ، فقد تنبهت إلى أن له شاهداً حسناً من حديث أبي هريرة وهو مذكور في « الشرح » وآخر من حديث ابن عباس بسند ضعيف خرجته في « السنة » (٢٠٣) فاقتضى التنبيه .

٤٣ _ وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة ، وعدد من يدخل النار ، جملة واحدة ، فلا يزاد في ذلك العدد ، ولا ينقص منه [١] .

٤٤ _ وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه ، وكل ميسر لما خلق له [٢] ، والأعمال بالخواتيم [٣] ، والسعيد من سعد بقضاء

---

(١) يشير المؤلف رحمه الله إلى حديث عبد الله بن عمرو قال : خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان ، فقال : أتدرون ما هذان الكتابان ؟ فقلنا : لا يا رسول الله إلا أن تخبرنا ، فقال للذي في يده اليمنى : هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة ، واسماء آبائهم وقبائلهم ، ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ، ولا ينقص منهم ابداً . ثم قال للذي في شماله : هذا كتاب من رب العالمين فيه اسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم ، ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم ابداً . فقال أصحابه : ففيم العمل إن كان أمر قد فرغ منه ؟ فقال : سددوا وقاربوا ، فان صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة ، وإن عمل أي عمل ، وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار ، وإن عمل أي عمل ، ثم قال رسول الله ﷺ بيديه فنبذهما ثم قال : فرغ ربكم من العباد **(فريق** من الجنة وفريق في السعير) . أخرجه الترمذي وصححه هو وغيره . وهو مخرج في « الصحيحة » (٨٤٨) .

(٢) هو قطعة من حديث علي المروي في « الصحيحين » ، وقد خرجته في « تخريج السنة » برقم (١٧١) . وقد صح أن بعض الصحابة لما سمعوا هذا الحديث منه ﷺ قالوا : إذاً نجتهد . وفي روايـة : فالآن نجد ، الآن نجد ، الآن نجد . أنظر « السنة » . (١٦١ و ١٦٧) ففيه رد صريح على الجبرية المتواكلة الذين يفهمون من الحديث خلاف فهم الصحابة فتأمل .

(٣) هذا طرف من حديث لسهل بن سعد الساعدي ، أخرجه أحمد والبخاري ، وهو مخرج في المصدر السابق (٢١٦) .

الله ، والشقي من شقي بقضاء الله [1] .

٤٥ ـ وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه ، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل ، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان ، وسلم الحرمان ، ودرجة الطغيان ، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة [2] ، فان الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ، ونهاهم عن مرامه ، كما قال تعالى في كتابه : (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) « الأنبياء : ٢٣ » [3] . فمن سأل : لم فعل ؟

---

(١) هذا معنى حديث أخرجه البزار وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « الشقي من شقي في بطن أمه ، والسعيد من سعد في بطن أمه» . وسنده صحيح كما بينته في « الروض النضير » (١٠٩٨) و « تخريج السنة » (١٨٨) .

(٢) قلت : وهذا التعمق هو المراد ـ والله أعلم ـ بقوله ﷺ : « ... وإذا ذكر القدر فأمسكوا » . وهو حديث صحيح ، روي عن جمع من الصحابة ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٣٤) .

(٣) أي لكمال حكمته ورحمته وعدله ، لا لمجرد قهره وقدرته كما يقول جهم وأتباعه . كذا في « الشرح » وراجع فيه تحقيق أن مبنى العبودية والايمان على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع ؛ فانه مهم جداً ولولا ضيق المجال لنقلته برمته لنفاسته وعزته . وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في « مجموع الفتاوى » (١ ـ ١٤٨ ـ ١٥٠) باختصار بعض الفقرات :

« والإيمان بالقدر على درجتين ، كل درجة تتضمن شيئين :

فالدرجة الأولى : الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلا ، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي ، والأرزاق والآجال . =

=

فقد رد حكم الكتاب ، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين .

= ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق ، « فأول ما خلق الله القلم ، قال له (*) : اكتب ، قال : ما أكتب ؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة فما أصاب الانسان لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه ، لم يكن ليصيبه . جفت الاقلام وطويت الصحف ، كما قال تعالى : (ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير) .

وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه يكون في مواضع جملة وتفصيلا ، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء ، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكاً ، فيؤمر بأربع كلمات . اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله وشقي أو سعيد ونحو ذلك . فهذا القدر قد كان ينكرة غلاة القدرية قديماً ، ومنكره اليوم قليل .

وأما الدرجة الثانية : فهو مشيئة الله النافذة ، وقدرته الشاملة ، وهو الايمان بأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه ما في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه ، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد ، وأنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات .

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته . وهو سبحانه يحب المتقين ، والمحسنين والمقسطين ، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لا يحب الكافرين ، ولا يرضى عن القوم الفاسقين ، ولا يأمر بالفحشاء ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب الفساد .

والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ، والعبد هو المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، والمصلي والصائم ، وللعباد قدرة على أعمالهم ، ولهم إرادة،الله خالقهم =

(*) كذا وقع هنا ، وهو بمعنى رواية « فقال له » . لكن الراجح عندي الرواية الأخرى بلفظ : « ثم قال له » كما كنت حققته في « تخريج شرح الطحاوية » ص ٢٩٤ — ٢٩٥ . وله شاهد عن ابن عباس خرجته في الصحيحة (١٣٢) .

٤٦ ـ فهذا [١] جملة ما يحتاج إليه من هو منور قلبه من أولياء الله تعالى ، وهي درجة الراسخين في العلم ، لأن العلم علمان : علم في الخلق موجود ، وعلم في الخلق مفقود ، فانكار العلم الموجود كفر ، وادعاء العلم المفقود كفر ، ولا يثبت الايمان الا بقبول العلم الموجود ، وترك طلب العلم المفقود .

٤٧ ـ ونؤمن باللوح [٢] والقلم [٣] وبجميع ما فيه قد رقم .

=وخالق قدرتهم وإرادتهم ، كما قال تعالى : (لمن شاء منكم أن يستقيم . وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين) .

وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية ، الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة ، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها .

قلت : ويشير بكلامه الأخير إلى الأشاعرة ، فانهم هم الذين غلوا وأنكروا الحكمة ، على ما فصله ابن القيم في « شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل » . فراجعه فانه هام جداً .

(١) قال الشارح : يشير إلى ما تقدم ذكره مما يجب اعتقاده والعمل به ، مما جاءت به الشريعة . وقوله : « وهي درجة الراسخين في العلم » . أي علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلا ، نفياً وإثباتاً . ويعني بالعلم المفقود ، علم القدر الذي طواه الله عن أنامه ، ونهاهم عن مرامه . ويعني بالعلم الموجود ، علم الشريعة ، أصولها وفروعها ، فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسول كان من الكافرين ، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين .

(٢) قلت : وهو المذكور في قوله تعالى (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) وهو من الغيب الذي يجب الإيمان به ولا يعرف حقيقته إلا الله . واعتقاد أن بعض الصالحين يطلعون على ما فيه كفر بالآيات والأحاديث المصرحة بأنه لا يعلم الغيب إلا الله تعالى .

(٣) قلت ذكر الشارح هنا أن العلماء اختلفوا هل القلم أول المخلوقات ، أو =

فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ، ليجعلوه غير كائن – لم يقدروا عليه . ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه . ليجعلوه كائناً – لم يقدروا عليه . جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة [1] وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه ، وما أصابه لم يكن ليخطئه [2] .

٤٨ – وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه . فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً ، ليس فيه ناقض ، ولا معقب ، ولا مزيل ولا مغير . ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه . وذلك من عقد الايمان ، وأصول المعرفة ، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته . كما قال تعالى في كتابه ، (وخلق كل شيء فقدره تقديراً) « الفرقان : ٢ » . وقال تعالى : (وكان أمر الله قدراً مقدوراً) « الأحزاب : ٣٨ » .

فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً ، وأحضر للنظر فيه

= العرش ؟ على قولين لا ثالث لهما . وأنا وإن كان الراجح عندي الأول . كما كنت صرحت به في تعليقي عليه (ص ٢٩٥) فاني أقول الآن : سواء كان الراجح هذا أم ذاك . فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أن هناك أول مخلوق . والقائلون بحوادث لا أول لها . مخالفون لهذا الاتفاق . لأنهم يصرحون بأن ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق . وهكذا إلى ما لا أول له . كما صرح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه . فان قالوا : العرش أول مخلوق . كما هو ظاهر كلام الشارح . نقضوا قولهم بحوادث لا أول لها . وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق ! فتأمل هذا فانه مهم . والله الموفق .

(١) هذا طرف من حديث ابن عباس المشهور بلفظ « احفظ الله يحفظك ... » الحديث . وهو حديث صحيح كما ذكرت في « التخريج » .

(٢) هذا من تمام حديث ابن عباس المشار إليه آنفاً في رواية عنه .

قلباً سقيماً ، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سراً كتيماً ، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً .

٤٩ – والعرش والكرسي حق [١] .

٥٠ – وهو مستغن عن العرش وما دونه [٢] .

---

(١) اعلم أن العرش خلق عظيم جداً كما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ولذلك اضافه تعالى إلى نفسه في قوله : (ذو العرش) وفيه آيات أخر تجدها في « الشرح » . وهو لغـة سرير الملك ، ومن أوصافه في القرآن : (ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية) وأنه على الماء ، وفي السنة أن أحد حملة العرش ما بين شحمة أذنه إلى عاتقة مسيرة سبعمائة عام ، وأن له قوائم ، وأنه سقف جنة الفردوس . جاء ذلك في أحاديث صحيحة مذكورة في « الشرح » . وذلك كله مما يبطل تأويل العرش بأنه عبارة عن الملك وسعة السلطان ! .

وأما الكرسي ، ففيه قوله تعالى : (وسع كرسيه السماوات والأرض) ، والكرسي هو الذي بين يدي العرش ، وقد صح عن ابن عباس موقوفاً عليه من قوله : « الكرسي موضع القدمين ، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى » . وهو مخرج في كتابي « مختصر العلو للذهبي » يسر الله طبعه ، ولم يصح فيه مرفوعاً سوى قوله عليه الصلاة والسلام : « ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة » . وذلك مما يبطل أيضاً تأويل الكرسي بالعلم . ولم يصح هذا التأويل عن ابن عباس كما بينتـه في « الصحيحة » (١٠٣) .

(٢) قال الشارح رحمه الله تعالى : وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا ، لأنه لما ذكر العرش والكرسي ، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش ، ليبين أن خلقه العرش لاستوائه عليه ، ليس لحاجته إليه ، بل له في ذلك حكمة اقتضته ، وكون العالي فوق السافل ، لا يلزم أن يكون السافل حاوياً للعالي محيطاً به حاملا له ، ولا أن يكون الأعـلى مفتقراً إليه ، فانظر إلى السماء ، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها . فالرب تعالى أعظم شأناً وأجل من أن=

٥١ ـ محيط بكل شيء وفوقه [1] ، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه .

=يلزم من علوه ذلك، بل لوازم علوه من خصائصه ، وهي حمله بقدرته للسافل ، وفقر السافل ، وغناه هو سبحانه عن السافل ، وإحاطته عز وجل به ، فهو فوق العرش ، مع حمله بقدرته للعرش وحملته ، وغناه عن العرش، وفقر العرش إليه ، وإحاطته بالعرش ، وعدم إحاطة العرش به ، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له . وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق .

ونفاة العلو أهل التعطيل ، لو فصلوا بهذا التفصيل ، لهدوا إلى سواء السبيل ، وعلموا مطابقة العقل للتنزيل ، ولسلكوا خلف الدليل ، ولكن فارقوا الدليل ، فضلوا عن سواء السبيل . والأمر في ذلك كما قال الامام مالك رحمه الله ، لما سئل عن قوله تعالى : (ثم استوى على العرش) « الأعراف : ٥٣ » وغيرها : كيف استوى ؟ فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول .

(١) قلت : اختلفت النسخ في هذه الكلمة (وفوقه) ، ففي نسخة الشارح كما ترى ، وكذلك في مخطوطتي (أ ، ب) ومطبوعة الشيخ ابن مانع ، وفي مخطوطة (ج) ومطبوعة (خ) : (فوقه) بحذف الواو العاطفة ، وشذت مخطوطة (غ) فوقع فيها (وبما فوقه) ! ولا شك في شذوذها هي والتي قبلها رواية ومعنى . أما الرواية فلمخالفتها لأكثر النسخ ، وأما المعنى فقد بينه الشارح بقوله (ص ٣١٤) : « والنسخة الأولى هي الصحيحة ، ومعناها : أنه تعالى محيط بكل شيء ، وفوق كل شيء . ومعنى الثانية أنه محيط بكل شيء فوق العرش . وهذه ـ والله أعلم ـ إما أن يكون أسقطها بعض النساخ سهواً ، ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة ، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصداً للفساد ، وإنكاراً لصفة الفوقية ! وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات ، وليس فوقه شيء من المخلوقات ، فلا يبقى لقوله : « محيط » ـ بمعنى : محيط بكل شيء فوق العرش ـ والحالة هذه معنى ، إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحيط به ، فتعين ثبوت الواو ، ويكون المعنى : أنه سبحانه محيط بكل شيء وفوق كل شيء » .

٥٢ ـ ونقول : إن الله اتخذ إبراهيم خليلا ، وكلم الله موسى تكليماً ، إيماناً وتصديقاً وتسليماً .

٥٣ ـ ونؤمن بالملائكة والنبيين . والكتب المنزلة على المرسلين ، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين .

٥٤ ـ ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين . ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين ، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين [1] .

٥٥ ـ ولا نخوض في الله ، ولا نماري في دين الله .

٥٦ ـ ولا نجادل في القرآن ، ونشهد أنه كلام رب العالمين [2] ،

---

(١) قال الشارح : يشير الشيخ رحمه الله إلى أن الاسلام والايمان واحد ، وأن المسلم لا يخرج من الاسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله . والمراد بقوله : « أهل قبلتنا » ، من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء ، أو من أهل المعاصي ، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ .

(٢) قلت : إن من أكبر الفتن التي أصابت بعض الفرق الاسلامية بسبب علم الكلام أنه انحرف بهم عن الإيمان بأن القرآن الكريم هو كلام رب العالمين حقيقة لا مجازاً . أما المعتزلة الذين يقولون بأنه مخلوق ، فأمرهم في ذلك واضح مفضوح . لكن هناك طائفة تنتمي إلى السنة وترد على المعتزلة هذا القول وغيره مما انحرفوا فيه عن الاسلام ، ألا وهم الأشاعرة والماتريدية ، فانهم في الحقيقة موافقون للمعتزلة في قولهم بخلق القرآن وأنه ليس من قول رب العالمين ، إلا أنهم لا يفصحون بذلك . ويتسترون وراء تفسيرهم للكلام الالهي بأنه كلام نفسي قديم غير مسموع من أحد من الملائكة والمرسلين ، وأنه تعالى لا يتكلم إذا شاء ، وأنه متكلم منذ الأزل ، وقد رأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بحثاً هاماً في إبطال تفسيرهم هذا ، فقال بعد أن أثبت قدم الكلام :

« والكلام صفة كمال ، فان من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم ، كما أن من يعلم ويقدر ، أكمل ممن لا يعلم ولا يقدر ، والذي يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأكمل ممن يتكلم بغير مشيئته وقدرته إن كان ذلك معقولا .

ويمكن تقريرها على أصول السلف بأن يقال : إما أن يكون قادراً على الكلام ، =

نزل به الروح الامين ، فعلمه سيد المرسلين محمداً ﷺ . وهو كلام الله تعالى ، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين ، ولا نقول بخلقه ، ولا نخالف جماعة المسلمين .

=أو غير قادر ، فان لم يكن قادراً فهو الأخرس ، وإن كان قادراً ولم يتكلم فهو الساكت .

وأما الكلابية (متبوع الأشاعرة في هذه المسألة) فالكلام عندهم ليس بمقدور . فلا يمكنهم أن يحتجوا بهذه . فيقال : هذه قد دلت على قدم الكلام ، لكن مدلولها قدم كلام معين بغير قدرته ومشيئته ؟ أم مدلولها أنه لم يزل متكلماً بمشيئته وقدرته ؟ والأول : قول الكلابية .

والثاني : قول السلف والأئمة وأهل الحديث والسنة فيقال : مدلولها الثاني ، لا الأول ، لأن إثبات كلام يقوم بذات المتكلم بدون مشيئته وقدرته غير معقول ولا معلوم ، والحكم على الشيء فرع عن تصوره .

فيقال للمحتج بها : لا أنت ولا أحداً من العقلاء يتصور كلاماً يقوم بذات المتكلم بدون مشيئته وقدرته ، فكيف تثبت بالدليل المعقول شيئاً لا يعقل .

وأيضاً فقولك : « لو لم يتصف بالكلام لا تصف بالخرس والسكوت » إنما يعقل في الكلام بالحروف والأصوات ؛ فان الحي إذا فقدها لم يكن متكلماً ، فإما أن يكون قادراً على الكلام ولم يتكلم ، وهو الساكت ، وإما أن لا يكون قادراً عليه وهو الأخرس .

وأما ما يدعونه من الكلام النفسي ، فذاك لا يعقل ، أن من خلا عنه كان ساكتاً أو أخرس ، فلا يدل بتقدير ثبوته على أن الخالي عنه يجب أن يكون ساكتاً أو أخرس .

وأيضاً فالكلام القديم النفساني الذي أثبتوه لم تُثْبِتُوا ما هو ؟ بل ولا تصورتموه ، وإثبات الشيء فرع تصوره ، فمن لم يتصور ما يثبته كيف يجوز أن يثبته ، ولهذا كان أبو سعيد بن كلاب رأس هذه الطائفة (يعني الأشاعرة) وإمامها في هذه المسألة — لا يذكر في بيانها شيئاً يعقل ، بل يقول : هو معنى يناقض السكوت والخرس ! .

والسكوت والخرس إنما يتصوران إذا تصور الكلام ، فالساكت هو الساكت=

٥٧ - ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ، ما لم يستحله [١] ،

=عن الكلام، والأخرس هو العاجز عنه،أو الذي حصلت له آفة في محل النطق تمنعه عن الكلام ، وحينئذ لايعرف الساكت والأخرس حتى يعرف الكلام ، ولايعرف الكلام حتى يعرف الساكت والأخرس .

فتبين أنهم لم يتصوروا ما قالوه ولم يثبتوه ، بل هم في الكلام يشبهون النصارى في (الكلمة) وما قالوه في (الأقانيم) و (التثليث) و (الاتحاد) ، فإنهم يقولون ما لا يتصورونه ولا يبينونه ، والرسل عليهم السلام إذا أخبروا بشيء ولم نتصوره وجب تصديقهم .

وأما ما يثبت بالعقل فلا بد أن يتصوره القائل به ، وإلا كان قد تكلم بلا علم ، فالنصارى تتكلم بلا علم ؛ فكان كلامهم متناقضاً ، ولم يحصل لهم قول معقول . كذلك من تكلم في كلام الله تعالى بلا علم كان كلامه متناقضاً ، ولم يحصل له قول يعقل ، ولهذا كان مما يشنع به على هؤلاء أنهم احتجوا في أصل دينهم ومعرفة حقيقة الكلام ؛ كلام الله وكلام جميع الخلق - بقول شاعر نصراني يقال له الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنمـــا جعل اللسان على الفؤاد دليـــلا

وقد قال طائفة إن هذا ليس من شعره ، وبتقدير أن يكون من شعره فالحقائق العقلية ، أو مسمى لفظ الكلام الذي يتكلم به جميع بني آدم لا يرجع فيه إلى قول ألف شاعر فاضل . دع أن يكون شاعراً نصرانياً اسمه الأخطل ... » انتهى ملخصاً من « مجموع الفتاوى » (٦ / ٢٩٤ - ٢٩٧) .

(١) قلت : يعني استحلالا قلبياً اعتقادياً،وإلا فكل مذنب مستحل لذنبه عملياً أي مرتكب له ، ولذلك فلا بد من التفريق بين المستحل اعتقاداً ، فهو كافر إجماعاً، وبين المستحل عملا لا اعتقاداً فهو مذنب يستحق العذاب اللائق به إلا أن يغفر الله له ، ثم ينجيه إيمانه خلافاً للخوارج والمعتزلة الذين يحكمون عليه بالخلود في النار وإن اختلفوا في تسميته كافراً أو منافقاً ، وقد نبتت نابتة جديدة اتبعوا هؤلاء في تكفيرهم جماهير المسلمين رؤوساً ومرؤوسين ، اجتمعت بطوائف منهم في سوريا ومكة وغيرها ، ولهم شبهات كشبهات الخوارج مثل النصوص التي فيها من فعل كذا فقد كفر ، وقد ساق الشارح رحمه الله تعالى طائفة منها هنا ، ونقل عن أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص - أن الذنب أي ذنب كان؛=

٥٨ ــ ولا نقول لا يضر مع الايمان ذنب لمن عمله [١] .

٥٩ ــ نرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته ولا نأمن عليهم ، ولا نشهد لهم بالجنة[٢] ، ونستغفر لمسيئهم ونخاف عليهم ولا نقنطهم .

=هو كفر عملي لا اعتقادي ، وأن الكفر عندهم على مراتب : كفر دون كفر ، كالايمان عندهم ، ثم ضرب على ذلك مثالاً هاماً طالما غفلت عن فهمه النابتة المشار إليها ، فقال رحمه الله تعالى ص ٣٦٣ : « وهنا أمر يجب أن يُتفطن له ، وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة ، وقد يكون معصية : كبيرة أو صغيرة ، و يكون كفراً : إما مجازياً وإما كفراً أصغر ، على القولين المذكورين . وذلك بحسب حال الحاكم فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب ، وأنه مخير فيه ، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله ــ : فهذا كفرٌ أكبر . وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله ، وعلمه في هذه الواقعة ، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة ، فهذا عاص ويسمى كافراً كفراً مجازياً ، أو كفراً أصغر . وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه ، فهذا مخطيء له أجر على اجتهاده ، وخطؤه مغفور » .

(١) قلت : وذلك لأنه من قول المرجئة المؤدي إلى التكذيب بآيات الوعيد وأحاديثه الواردة في حق العصاة من هذه الأمة ، وأن طوائف منهم يدخلون النار ، ثم يخرجون منها بالشفاعة أو بغيرها .

(٢) قال الشيخ ابن مانع رحمه الله : « اعلم ان الذي عليه اهل السنة والجماعة انهم لا يشهدون لأحد مات من المسلمين بجنة ولا نار إلا من شهد له رسول الله واخبر عنه بذلك ، ولكنهم يرجون للمحسن ويخافون على المسيء ، وبهذا تعلم ما عليه كثير من الناس إذا ذكروا عالماً أو أميراً أو ملكاً أو غيرهم قالوا المغفور له أو ساكن الجنان ، وأنكى من ذلك قولهم نقل الى الرفيق الأعلى ولا شك أن هذا قول على الله بلا علم ، والقول على الله بلا علم عديل الشرك كما قال تعالى (وأن تُشرِكوا ما لم يُنَزِّل به سُلطاناً وأنْ تقولوا على اللهِ ما لا تعلمون) وأما المشرك فنشهد له بالنار لأن الله قال (إنّه مَنْ يُشْرِك باللهِ فقدْ حرَّمَ اللهُ عليه الجنة ومأواهُ النارَ وما للظالمينَ من أنصار) » .

٦٠ – والأمن والإياس ينقلان عن ملة الاسلام،وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة .

٦١ – ولا يخرج العبد من الايمان الا بجحود ما أدخله فيه [١] .

٦٢ – والايمان : هو الاقرار باللسان ، والتصديق بالجنان [٢] .

---

(١) قال الشارح : « يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الايمان بارتكاب الكبيرة » .

قلت : وأمثال هؤلاء اليوم الذين يحكمون على مسلمي البلاد الاسلامية كلها بدون استثناء بالكفر ، ويوجبون على أتباعهم مباينتهم ومفاصلتهم ، تماماً كما فعلت الخوارج من قبلهم ، هداهم الله ، وغفر للغلاة الذين كانوا السبب في هذا الانحراف الخطير .

(٢) قلت : هذا مذهب الحنفية والماتريدية ، خلافاً للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم ، فان هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق : العمل بالأركان . وليس الخلاف بين المذهبين اختلافاً صورياً كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى ، بحجة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الايمان ، وأنه في مشيئة الله ، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه . فان هذا الاتفاق وإن كان صحيحاً ، فان الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الايمان ، لا تفقوا معهم على أن الايمان يزيد وينقص وأن زيادته بالطاعة ، ونقصه بالمعصية ، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك . وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٨٤ – ٣٨٧) . ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان ، وتكلفوا في تأويلها تكلفاً ظاهراً ، بل باطلا ، ذكر الشارح (ص ٣٨٥) نموذجاً منها ، بل حكى عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث « الايمان بضع وسبعون شعبة.. » مع احتجاج كل أئمة الحديث به ، ومنهم البخاري ومسلم في « صحيحيهما » ! وهو مخرج في « الصحيحة » (١٧٦٩) ، وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم !

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً . وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول : إيماني كإيمان أبي بكر الصديق ! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين=

٦٣ - وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق [١] .

٦٤ - والايمان واحد . وأهله في أصله سواء [٢] والتفاضل

=وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام ! كيف وهم بناء على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم - مهما كان فاسقاً فاجراً - أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى ، بل يقول : أنا مؤمن حقاً ! والله عز وجل يقول : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون . الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . أولئك هم المؤمنون حقاً) (سورة الأنفال : ٢ و ٣ و ٤) . (ومن أصدق من الله قيلا) (سورة النساء : ١٢٢) . وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من يستثنى في إيمانه فقد كفر ! وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية ! وتسامح بعضهم - زعموا - فأجاز ذلك دون العكس . وعلل ذلك بقوله : تنزيلا لها منزلة أهل الكتاب ! وأعرف شخصاً من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية ، فأبى قائلا : ... لولا أنك شافعي ! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي ؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلى كتاب شيخ الاسلام ابن تيمية : « الايمان » فانه خير ما ألف في هذا الموضوع .

(١) قلت : يعني دون تفريق بين ما كان منه خبر آحاد أو تواتر ، ما دام أنه صح عن رسول الله ﷺ . وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه . والتفريق بينهما ، إنما هو بدعة وفلسفة دخيلة في الاسلام . مخالف لما كان عليه السلف الصالح والأئمة المجتهدون . كما حققته في رسالتي « وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين » وهي مطبوعة مشهورة .

(٢) قلت : هذا على ما تقدم من قوله في الايمان أنه إقرار وتصديق فقط وقد عرفت أن الصواب فيه أنه متفاوت في أصله ، وأن ايمان الصالح ليس كإيمان الفاجر . فراجعه .

بينهم بالخشية والتقى . ومخالفة الهوى ، وملازمة الأولى .

٦٥ - والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن [١] ، وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن [٢] .

٦٦ - والايمان : هو الايمان بالله . وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والقدر ، خيره وشره ، وحلوه ومره ، من الله تعالى [٣] .

٦٧ - ونحن مؤمنون بذلك كله ، لا نفرق بين أحد من رسله ، ونصدقهم كلهم على ما جاؤوا به .

---

(١) قلت : وهم الموصوفون في قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون) (يونس: ٦٢-٦٣). وليست الكرامة بادعاء الكرامات وخوارق العادات كما يتوهم كثير من الناس بل ذلك من الإهانات التي تشوه جمال الاسلام .

(٢) قلت : فيه إشارة لطيفة إلى الرد على متعصبة المذاهب ، الذين يؤثرون اتباع المذهب على اتباع الكتاب والسنة ، ذلك لأنه لا تلازم بين اتباع المذاهب واتباع القرآن ، فان المذاهب مختلفة ، والقرآن لا اختلاف فيه ، كما قال تعالى فيه : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) (النساء: ٨٢)فالمسلم كلما كان أتبع للقرآن كان أكرم عند الله تعالى وكلما ازداد تقليداً ازداد بعداً، وإليه أشار المصنف بقوله : « لا يقلد إلا عصبي أو غبي » . أنظر « صفة الصلاة » (ص ٢٣) .

(٣) اعلم أنه لا ينافي هذا قوله ﷺ في دعاء الاستفتاح : « والخير كله بيديك ، والشر ليس إليك » رواه مسلم ، لأن المعنى : فانك لا تخلق شراً محضاً ، بل كل ما تخلقه فيه حكمة ، هو باعتبارها خير ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس فهذا الشر جزئي إضافي ، فاما شر كلي أو شر مطلق ، فالرب سبحانه وتعالى منزه عنه أفاده في « الشرح » وراجع التفصيل إن شئت في « شفاء العليل » لابن القيم رحمه الله تعالى . ومنه تعلم كذب من نسب إلي أن للشر خالقاً غير الله تعالى ، في مقال نشر مع الأسف في مجلة الحضارة بقلم متعصب حاقد (ص ٥٠ - ٥٢ ، العدد ٥ السنة ١٨) .

٦٨ - وأهل الكبائر [من أمة محمد ﷺ] [١] في النار لا يخلدون ، إذا ماتوا وهم موحدون ، وإن لم يكونوا تائبين ، بعد أن لقوا الله عارفين [مؤمنين] [٢]، وهم في مشيئته وحكمه ، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله ، كما ذكر عز وجل في كتابه : (ويغفر ما دون ذلك [٣] لمن يشاء) « النساء : ٤٨ و ١١٦ » وإن شاء عذبهم في النار بعدله ، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ، ثم يبعثهم إلى جنته ، وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته ، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته ، الذين خابوا من هدايته ، ولم ينالوا من ولايته . اللهم يا ولي الاسلام وأهله ، ثبتنا على الاسلام حتى نلقاك به [٤] .

---

(١) ما بين المعكوفتين لم ترد في المخطوطات الثلاث . ولا في مطبوعة (خ). وحذفها أصح ، لأن مفهوم هذه الزيادة أن أهل الكبائر من أمة غير أمة محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد . وفي ذلك نظر ، فإن النبي ﷺ أخبر أنه : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » ولم يخص أمته بذلك ، بل ذكر الإيمان مطلقاً ، فتأمله . واعلم أنهم اختلفوا في تعريف الكبائر على أقوال أمثلها انها ما يترتب عليها حد ، أو توعد عليها بالنار ، أو اللعنة أو الغضب . وراجع «الشرح» و «مجموع الفتاوى» للشيخ ابن تيمية (١١ - ٦٥٠) .

(٢) زيادة من مخطوطة (أ ، ب ، غ) . وهي زيادة هامة لم تثبت في بعض النسخ ومنها نسخة الشارح فقد قال : « وقوله : (عارفين) ، لو قال : مؤمنين ، بدل (عارفين (كان أولى ، لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر ، وإنما اكتفى بالمعرفة وحدها الجهم وقوله مردود باطل ... » .

(٣) يعني الشرك وهو الكفر ، ولا فرق بينهما شرعاً ، فكل كفر شرك وكل شرك كفر . كما يدل عليه محاورة المؤمن للكافر صاحب الجنتين المذكورة في سورة (الكهف) . فتنبه لهذا فانه به يزول عنك كثير من الإشكالات والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

(٤) هذا الدعاء ورد مرفوعاً وهو مخرج في « الصحيحة » (١٨٢٣) كما =

٦٩ – ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة ، وعلى من مات منهم [1] .

٧٠ – ولا ننزل أحداً منهم جنة [2] ولا ناراً ، ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق ، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك ، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى .

٧١ – ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف .

= كنت ذكرت في « تخريج الشرح » لكن وقع هناك (١٨٣٣) وهو خطأ مطبعي فاقتضى التصحيح .

(١) قلت : والدليل على ذلك جريان عمل الصحابة عليه ، على ما تراه بيناً في « الشرح » وكفى بهم حجة ، ومعهم مثل قوله ﷺ في الأئمة « يصلون لكم ، فان أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم » أخرجه البخاري وأحمد وأبو يعلى . وفي الصلاة على من مات منهم أدلة أخرى تراهـا في « أحكام الجنائز » (ص ٧٩) وأما حديث « صلوا خلف كل بر وفاجر ، وصلوا على كل بر وفاجر . » فهو ضعيف الاسناد كما أشرت إليه في « الشرح » وبينته في « ضعيف أبي داود » (٩٧) و « الارواء » (٥٢٠) ولا دليل على عدم صحة الصلاة وراء الفاسق ، وحديث « اجعلوا أئمتكم خياركم » إسناده ضعيف جداً كما حققته في « الضعيفة » (١٨٢٢) ، ولو صح فلا دليل فيه إلا على وجوب جعل الأئمة من الأخيار ، وهذا شيء ، وبطلان الصلاة وراء الفاسق شيء آخر ، لا سيما إذا كان مفروضاً من الحاكم . نعم لو صح حديث « ... ولا يَؤمَّ فاجر مؤمناً ... » لكان ظاهر الدلالة على بطلان إمامته ولكنه لا يصح أيضاً من قبل إسناده كما بينته في أول « الجمعة » من « الارواء » .

(٢) قلت : إلا العشرة المبشرين بالجنة ، وعبد الله بن سلام وغيرهم فانا نشهد لهم بالجنة على شهادة الرسول ﷺ ، وقد صرح المصنف رحمه الله بذلك في =

٧٢ - ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا ، وإن جاروا [١] ، ولا ندعوا عليهم ، ولا ننزع يداً من طاعتهم ،

= الفقرة (٩٥) . ومن ضلال بعض الكتاب اليوم وجهلهم غمزهم لعبد الله بن سلام بيهوديته قبل إسلامه ، مع شهادة النبي ﷺ له بالجنة كما في « صحيح البخاري » وليت شعري أي فرق بين من كان يهودياً فأسلم ، وبين من كان وثنياً وأسلم لولا العصبية القومية الجاهلية بلى هناك فرق ، فقد جاء في « الصحيحين » قوله ﷺ : « ثلاث لهم أجرهم مرتين ... » فذكر منهم «ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ﷺ فآمن به واتبعه وصدقه » . فهذا له أجران دون الوثني إذا أسلم ، فله أجر واحد .

(١) قد ذكر الشارح في ذلك أحاديث كثيرة تراها مخرجة في كتابه ، ثم قال :

« وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا ، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم ، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات فان الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا ، والجزاء من جنس العمل ، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتربية وإصلاح العمل . قال تعالى : (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون) ، فاذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم فليتركوا الظلم .

قلت : وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم « من جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا » وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم ، ويصححوا عقيدتهم ، ويربوا أنفسهم وأهليهم على الاسلام الصحيح ، تحقيقاً لقوله تعالى : (إن الله لا يغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)(الرعد: ١١) ، وإلى ذلك أشار أحد الدعاة المعاصرين بقوله. « أقيموا دولة الاسلام في قلوبكم ، تقم لكم على أرضكم » . وليس طريق الخلاص ما يتوهم بعض الناس ، وهو الثورة بالسلاح على الحكام . بواسطة الانقلابات العسكرية ، فانها مع كونها من بدع العصر الحاضر ، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس ، وكذلك فلا بد من إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز) (الحج : ٤٠).

ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة [1] ، ما لم يأمروا بمعصية ، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة .

٧٣ ـ ونتبع السنة والجماعة [2] ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة [3] .

٧٤ ـ ونحب أهل العدل والأمانة ، ونبغض أهل الجور والخيانة .

---

(١) قلت : ومن الواضح أن ذلك خاص بالمسلمين منهم لقوله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) . وأما الكفار المستعمرون فلا طاعة لهم ، بل يجب الاستعداد التام مادة ومعنى لطردهم ، وتطهير البلاد من رجسهم . وأما تأويل قوله تعالى (منكم) أي فيكم ! فبدعة قاديانية ودسيسة إنكليزية ، ليضلوا المسلمين ، ويحملوهم على الطاعة للكفار المستعمرين ، طهر الله بلاد المسلمين منهم أجمعين .

(٢) السنة : طريقة الرسول ﷺ ، والجماعة : جماعة المسلمين ، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين . فاتباعهم هدى ، وخلافهم ضلال .

(٣) قلت : يعني الشذوذ عن السنة ومخالفة الجماعة الذين هم السلف كما علمت . وليس من الشذوذ في شيء أن يختار المسلم قولا من أقوال الخلاف لدليل بدا له ، ولو كان الجمهور على خلافه خلافاً لمن وهم ، فانه ليس في الكتاب ولا في السنة دليل على أن كل ما عليه الجمهور أصح مما عليه مخالفوهم عند فقدان الدليل ! نعم إذا اتفق المسلمون على شيء دون خلاف يعرف بينهم فمن الواجب اتباعه لقوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) ، وأما عند الاختلاف فالواجب الرجوع إلى الكتاب والسنة ، فمن تبين له الحق اتبعه ، ومن لا استفتى قلبه ، سواء وافق الجمهور أو خالفهم ، وما اعتقد أن أحداً يستطيع أن يكون جمهورياً (!) في كل ما لم يتبين له الحق ، بل إنه تارة هكذا وتارة هكذا ، حسب اطمئنان نفسه وانشراح صدره ، وصدق رسول الله ﷺ إذ قال : استفت قلبك وإن أفتاك المفتون.

٧٥ ـ ونقول : الله أعلم . فيما اشتبه علينا علمه .

٧٦ ـ ونرى المسح على الخفين [١] . في السفر والحضر ، كما جاء في الأثر .

٧٧ ـ والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين ، برهم وفاجرهم . إلى قيام الساعة [٢] . لايبطلهما شيء ولا ينقضهما .

---

(١) قلت : إنما ذكر المصنف تبعاً لغيره من المؤلفين في « السنة » المسح على الخفين دون الجوربين والنعلين لسببين : الأول : أن المسح على الخفين متواتر عن رسول الله ﷺ . والآخر : أن الرافضة تخالف هذه السنة ، فالحجة عليهم أقوى في الاحتجاج بما تواتر عن رسول الله ﷺ . فلا ينفي ذكر الخفين ثبوت المسح على الجوربين والنعلين أيضاً وهذا ما تراه مفصلا في كتاب « المسح على الجوربين » للشيخ القاسمي وقد أتبعته بتذييل عليه حققت فيه كثيراً من أحكام المسح وهو مطبوع في المكتب الاسلامي .

(٢) اعلم أن الجهاد على قسمين : الأول فرض عين ، وهو صد العدو المهاجم لبعض بلاد المسلمين ، كاليهود الآن الذين احتلوا فلسطين : فالمسلمون جميعاً آثمون حتى يخرجوهم منها . والآخر فرض كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، وهو الجهاد في سبيل نقل الدعوة الاسلامية إلى سائر البلاد حتى يحكمها الاسلام ، فمن استسلم من اهلها فبها ومن وقف في طريقها قوتل حتى تكون كلمة الله هي العليا . فهذا الجهاد ماض إلى يوم القيامة فضلا عن الأول . ومن المؤسف أن بعض الكتاب اليوم ينكره ، وليس هذا فقط بل إنه يجعل ذلك من مزايا الاسلام ! وما ذلك إلا أثر من آثار ضعفهم وعجزهم عن القيام بالجهاد العيني ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول : « إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد في سبيل الله ، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم » « الصحيحة » (١١) .

٧٨ – ونؤمن بالكرام الكاتبين ، فان [١] الله قد جعلهم علينا حافظين .

٧٩ – ونؤمن بملك الموت [٢] ، الموكل بقبض أرواح العالمين.

٨٠ – وبعذاب القبر لمن كان له أهلا [٣] ، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه ، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ [٤] ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم .

٨١ – والقبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النيران [٥] .

---

(١) في المخطوطة (ج) : « وأن » وكذا في مطبوعة الشيخ راغب ولعله أصح .

(٢) قلت هذا هو اسمه في القرآن ، وأما تسميته بـ (عزرائيل) كما هو الشائع بين الناس فلا أصل له ، وإنما هو من الإسرائيليات .

(٣) قلت : يعني من الكفار ، وفساق المسلمين ، والأول مقطوع به منصوص عليه في القرآن ، والآخر كذلك وهو منصوص عليه في أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر كما ذكر الشارح وغيره . فيجب الاعتقاد به ، ولكن لا يجوز الخوض في تكييفه ، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته ، والشرع لا يأتي بما تحيله العقول ، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول ، فيجب التسليم به ، وتجد بعض الأحاديث المشار إليها في « الشرح » وفي « السنة » لابن أبي عاصم (رقم ٨٦٣ – ٨٧٧ – بتحقيقي وتخريجي) .

(٤) قلت وهي متواترة كما ذكرت آنفاً ، إلا تسمية الملكين بمنكر ونكير ففيه حديث باسناد حسن ، مخرج في « الصحيحة » (١٣٩١) .

(٥) هذا قطعة من حديث أخرجه الترمذي (٢ – ٧٥) عن أبي سعيد مرفوعاً بسند ضعيف ، والطرف الأول أخرجه أبو يعلى وفيه دراج كما في « المجمع » (٣ – ٥٥) ، وهو ذو مناكير .

٨٢ ــ ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة ، والعرض والحساب . وقراءة الكتاب . والثواب والعقاب ، والصراط والميزان .

٨٣ ــ والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان [1]، وان الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق ، وخلق لهما أهلا ، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلا منه . ومن شاء منهم إلى النار عدلا منه ، وكل يعمل لما قد فرغ له [2] ؛ وصائر إلى ما خلق له .

٨٤ ــ والخير والشر مقدران على العباد .

٨٥ ــ والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يجوز آن يوصف المخلوق به ــ فهي مع الفعل . وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع . والتمكن وسلامة الآلات ،

---

(١) اعلم أن النار في الآخرة ناران : نار تفني ، ونار تبقى أبداً لا تفنى ، فالأولى هي نار العصاة المذنبين من المسلمين ، والأخرى نار الكفار والمشركين ، هذا خلاصة ما حرره ابن القيم في « الوابل الصيب » وهو الحق الذي لا ريب فيه ، وبه تجتمع الأدلة . فلا تغتر بما ذكره الشارح هنا وابن القيم في « شفاء العليل » و « حادي الأرواح » مما قد ينافي هذا الذي لخصته ، فانهما لم يتبنيا ذلك ، وليس فيه أي دليل صريح صحيح يدل على فناء نار الكافرين ، والله تعالى كما قال في أهـــل الجنة (لا يمسهم فيها نصب وما هم بمخرجين) قال مثله في الكافرين : (وما هم بخارجين من النار) . وما روي عن عمر وغيره لا يصح إسناده كما بينته في تعليقي على « الشرح » فتنبه . ثم في « الأحاديث الضعيفة » المجلد الثاني ، وسيصدر قريباً بإذن الله .

(٢) يشير إلى قوله ﷺ : فرغ الله إلى كل عبد من خمس : من أجله ، ورزقه ، وأثره ، ومضجعه ، وشقي أو سعيد » وهو حديث صحيح مخرج في « المشكاة » (١١٣) و « السنة » (٣٠٣ ــ ٣٠٩) والأحاديث في معناه كثيرة معروفة.

فهي قبل الفعل ، وبها يتعلق الخطاب . وهو كما قال تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) « البقرة : ٢٨٦ » [1] .

---

(١) قلت : والأولى قال بها الأشاعرة ، والأخرى قال بها المعتزلة ، والصواب القول بهما معاً على التفصيل الذي ذكره المؤلف رحمه الله تعالى ، وقد بين ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بياناً شافياً ، لا بأس من نقله بتمامه لأهميته قال رحمة الله عليه في « مجموع الفتاوى » (٨ / ٣٧١ — ٣٧٦) :

« قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في «استطاعة العبد» ، هل هي مع فعله أم قبله ؟ وجعلوها قولين متناقضين ، فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط . وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم . وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل ، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة . وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد ، إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه . وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون الا صالحة للضدين ، ولا تقارن الفعل ابداً ، والقدرية أكثر انحرافاً ، فانهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال ، فان عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال ، سواء في ذلك القدرة والارادة والأمر .

والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ومقارنة له أيضاً ، وتقارنه استطاعة أخرى لا تصلح لغيره .

فالاستطاعة نوعان : متقدمة صالحة للضدين ، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل ، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له ، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له .

قال الله تعالى في الأولى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ، ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج ، ولما عصى أحد بترك الحج ،ولا كان الحج واجباً على أحد قبل الاحرام به: بل قبل فراغه ! وقال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) ، فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة ، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة : وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) . و (الوسع) : الموسوع ، وهو الذي تسعه وتطيقه ، فلو أريد به المقارنة لما كلف =

٨٦ ـ وأفعال العباد [١] خلق الله ، وكسب من العباد .

= أحد إلا بالفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات.. ونظائر هذا متعددة ، فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد بـه المقارنة ، وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها ، وقد اسقطها عمن لم يفعلها ، فلا يأثم أحد بترك الواجب المذكور !

وأما الاستطاعة المقارنة الموجبة ، فمثل قوله تعالى : (ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون) فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة ، إذ الأخرى لا بد منها في التكليف .

فالأولى هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي ، والثواب والعقاب ، وعليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس .

والثانية : هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر ، وبها يتحقق وجود الفعل ، فالأولى للكلمات الأمريات الشرعيات . والثانية للكلمات الخلقيات الكونيات كما قال : (وصدقت بكلمات ربها وكتبه) .

وقد اختلف الناس في قدرة العبد على خلاف معلوم الحق أو مراده . والتحقيق أنه قد يكون قادراً بالقدرة الأولى الشرعية المتقدمة على الفعل ، فإن الله قادر أيضاً على خلاف المعلوم والمراد ، وإلا لم يكن قادراً إلا على ما فعله . وليس العبد قادراً على ذلك بالقدرة المقارنة للفعل ؛ فانه لا يكون إلا ما علم الله كونه وأراد كونه ، فانه ما شاء الله كان . وما لم يشأ لم يكن . وكذلك قول الحواريين : (هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء) إنما استفهموا عن هذه القدرة . وكذلك ظن يونس (أن لَن نقدر عليه) أي فسر بالقدرة ، كما يقال للرجل : هل تقدر أن تفعل كذا ؟ أي هل تفعله ؟ وهو مشهور في كلام الناس .

ولما اعتقدت القدرية أن الأولى (الاستطاعة قبل الفعل) كافية في حصول الفعل ، وأن العبد يحدث مشيئته جعله مستغنياً عن الله حين الفعل ! كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الثانية موجبة للفعل ، وهي من غيره رأوه مجبوراً على الفعل.وكلاهما خطأقبيح ؛=

(١) هنا في الأصل زيادة : (هي) ، ولما لم ترد في شيء من الأصول التي عندنا حذفناها .

٨٧ – ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون ، ولا يطيقون إلا ما كلفهم [1] وهو تفسير : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، نقول لا حيلة لأحد ، ولا حركة لأحد ولا تحول لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله ، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله .

=فان العبد له مشيئته وهي تابعة لمشيئة الله كما ذكر اللهذلك في عدة مواضع من كتابه . فاذا كان الله قد جعل العبد مريداً مختاراً شائياً امتنع أن يقال : هو مجبور مقهور ، مع كونه قد جعله مريداً ، وامتنع أن يكون هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة . فاذا قيل : هو مجبور على أن يختار ، مضطر إلى أن يشاء ، فهذا لا نظير له ، وليس هو المفهوم من الجبر بالاضطرار ولا يقدر على ذلك إلا الله .

ولهذا افترق القدرية والجبرية على طرفي نقيض ، وكلاهما مصيب فيما أثبته دون ما نفاه .

وابن الخطيب ونحوه من الجبرية يزعمون أن العلم بافتقار رجحان فعل العبد على تركه إلى مرجح من غير العبد ضروري ، لأن الممكن المتساوي الطرفين لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ما ، وكلا القولين صحيح ، ولكن دعوى استلزام أحدهما نفي الآخر ليس بصحيح ؛ فان العبد محدث لافعاله كاسب لها ، وهـذا الإحداث مفتقر إلى محدث ، فالعبد فاعل صانع محدث ، وكونه فاعلا صانعاً محدثاً بعد أن لم يكن لا بد له من فاعل كما قال : (لمن شاء منكم أن يستقيم) ، فاذا شاء الاستقامة صار مستقيماً ، ثم قال : (وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) .

فما علم بالاضطرار وما دلت عليه الأدلة السمعية والعقلية كله حق ، ولهذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله ، والعبد فقير إلى الله فقراً ذاتياً له في ذاته وصفاته وأفعاله ، مع أن له ذاتاً وصفات وأفعالا ، فنفي أفعاله كنفي صفاته وذاته ، وهو جحد للحق ، شبيه بغلو غالية الصوفية الذين يجعلونه هو الحق ، وجعل شيء منه مستغنياً عن الله أو كائناً بدونه ؛ جحد للحق شبيه بغلو الذي قال : (أنا ربكم الأعلى) وقال : إنه خلق نفسه . وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة » .

(١) أي ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه ، وهذه الطاقة هي التي من نحو =

٨٨ ـ وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره . غلبت مشيئته المشيئات كلها [١] ، وغلب قضاؤه الحيل كلها . يفعل ما يشاء ، وهو غير ظالم أبداً [٢] [تقدس عن كل سوء وحين [٣] وتنزه عن كل عيب وشين] ، (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) « الأنبياء : ٢٣ » .

= التوفيق ، لا التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، ولكن في كلام المؤلف إشكالا بينه الشيخ الشارح بقوله :

« فان التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار ، وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي ، وهو قد قال : « لا يكلفهم إلا ما يطيقون ، ولا يطيقون إلا ما كلفهم » . وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد ، ولا يصح ذلك ، لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به ، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف ، كما قال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) « البقرة : ١٨٥ » . وقال تعالى: (يريد الله أن يخفف عنكم) « النساء : ٢٨ » . وقال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) « الحج : ٧٨ » . فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه ، ولكنه تفضل علينا ورحمنا ، وخفف عنا ولم يجعل علينا في الدين من حرج ، ويجاب عن هذا الإشكال بما تقدم : أن المراد الطاقة التي من نحو التوفيق ، لا من جهة التمكن وسلامة الآلات ، ففي العبارة قلق فتأمله » .

(١) هنا في متن « الشرح » عبارة لم ترد في النسخ التي لدينا فحذفناها .

(٢) قال الشارح (ص ٥٠٧) :

« الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد ، يقتضي قولا وسطاً بين قولي القدرية والجبرية ، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يكون منه ظلماً وقبيحاً ، كما تقول القدرية والمعتزلة ونحوهم ! فإن ذلك تمثيل لله بخلقه ! وقياس له عليهم ! هو الرب الغني القادر ، وهم العباد الفقراء المقهورون . وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة ، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم ، يقولون إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقدور ظلم ! بل كل ما=

(٣) الحين : الهلاك ، وما بين المعكوفتين زيادة من مخطوطة (غ) ومطبوعة (خ) .

٨٩ – وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم [منفعة] [١] للأموات [٢].

٩٠ – والله تعالى يستجيب الدعوات ، ويقضي الحاجات .

٩١ – ويملك كل شيء ، ولا يملكه شيء ، ولا غنى عن الله تعالى طرفة عين ، ومن استغنى عن الله طرفة عين ، فقد كفر وصار من أهل الحين [٣] .

=كان ممكناً فهو منه – لو فعله – عدل ، إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي ، والله ليس كذلك ! فان قوله تعالى : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً) « طه : ١١٢ » ، وقوله تعالى : (ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد) « ق : ٢٩ » ، وقوله تعالى : (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) « الزخرف : ٧٦ » ، وقوله تعالى (ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً) « الكهف : ٤٩ » وقوله تعالى : (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ، لا ظلم اليوم ، إن الله سريع الحساب) « غافر : ١٧ » يدل على نقيض هذا القول .

ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله : « يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا » فهذا دل على شيئين : أحدهما أنه حرم على نفسه الظلم ، والممتنع لا يوصف بذلك . الثاني : أنه أخبر أنه حرمه على نفسه . كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهي ، والله ليس كذلك . فيقال لهم : هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم . وإنما كتب على نفسه وحرم على نفسه ما هو قادر عليه ، لا ما هو ممتنع عليه .

(١) سقطت من نسخة الشارح ، وهي ثابتة في سائر النسخ ، والسياق يقتضيها .

(٢) قلت : نقل الشارح رحمه الله تعالى اتفاق أهل السنة على ذلك ، ثم ساق الأدلة من الكتاب والسنة عليه . ولكنه فيما يتعلق بالصدقة لم يذكر إلا ما يدل على انتفاع الوالد بصدقة ولده ، وهذا أخص من الدعوى كما لا يخفى . وقد شرحت هذا ونظرت في الاتفاق المذكور في « أحكام الجنائز » (ص ١٧٣) فراجعه .

(٣) هو الهلاك كما تقدم آنفاً .

٩٢ ـ والله يغضب ويرضى . لا كأحد من الورى [١] .

٩٣ ـ ونحب أصحاب رسول الله ﷺ . ولا نفرط في حب أحد منهم [٢] . ولا نتبرأ من أحد منهم [٣] . ونبغض من يبغضهم . وبغير الخير يذكرهم . ولا نذكرهم إلا بخير . وحبهم دين وايمان وإحسان . وبغضهم كفر ونفاق وطغيان .

٩٤ ـ ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولا لأبي بكر الصديق رضي الله عنه . تفضيلا له وتقديماً على جميع الأمة ، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه . ثم لعثمان رضي الله عنه ، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه . وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهتدون [٤] .

---

(١) قلت : فيه رد على المتأولة المعطلة من الأشاعرة وغيرهم الذين قالوا بأن المراد بالبغض والرضى إرادة الاحسان ! وليت شعري ما الفرق بين تسليمهم بصفة الإرادة وإنكارهم للصفتين المذكورتين بتأويلهما ، وهي مثلهما في اتصاف العبد بها أيضاً ؟! فهلا قالوا فيهما كما قالوا في الإرادة الإلهية : إنها مخالفة للارادة التي يوصف بها العبد ، وإن كان كل منهما حقيقة تناسب الموصوف بها . وقد بسط القول في ذلك الشارح رحمه الله فراجعه .

(٢) أي لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم ، فندعي لهم العصمة ، كما تقول الشيعة في علي رضي الله عنه وغيره من أئمتهم .

(٣) أي كما فعلت الرافضة ، فعندهم لاولاء إلا ببراء . أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . وأهل السنة يوالونهم جميعاً وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والانصاف لا بالهوس والتعصب .

(٤) قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله . « مجموع الفتاوي » (٣ ـ ١٥٣) .

٩٥ ـ وأن [١] العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة ، نشهد لهم بالجنة ، على ما شهد لهم رسول الله ﷺ ، وقوله الحق . وهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، وسعد ، وسعيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة الجراح وهو أمين هذه الأمة ، رضي الله عنهم أجمعين .

٩٦ ـ ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس ، وذرياته المقدسين من كل رجس ، فقد بريء من النفاق .

٩٧ ـ وعلماء السلف من السابقين ، ومن بعدهم من التابعين ـ أهل الخير والأثر ، وأهل الفقه والنظر ـ لا يذكرون الا بالجميل ، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل .

٩٨ ـ ولا نفضل أحداً من الأولياء على احد من الأنبياء عليهم السلام ونقول : نبي واحد أفضل من جميع الأولياء [٢] .

---

(١) في نسخة (خ) : « ونحب العشرة ... ونشهد لهم ... » .

(٢) قال في الشرح : يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة ، وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع . فقد أوجب الله على الخلق كلهم متابعة الرسل ، قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع باذن الله) .

وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة ، وتصفية نفسه ، إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم ! ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء ! ! ومنهم من يقول إن الانبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء ! ! ويدعي لنفسه أنه خاتم الأولياء ! ! ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون ، وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه ، ليس له صانع مباين له ، =

٩٩ – ونؤمن بما جاء من كراماتهم . وصح عن الثقات من رواياتهم [١] .

١٠٠ – ونؤمن بأشراط الساعة : من خروج الدجال . ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء . [٢] ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها ، وخروج دابة الأرض من موضعها .

=لكن هذا يقول : هو الله ! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية . لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم ، فإنه كان مثبتاً للصانع . وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق ، كابن عربي وأمثاله ! ! وهو لما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره – قال : النبوة ختمت ، لكن الولاية لم تختم ! وادعى في الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين ، وأن الأنبيــاء مستفيدون منها ! كما قال :

مقــام النبــوة في بــرزخ فويق الرسول ودون الولي ! !

وهذا قلب للشريعة ، فان الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين ، كما قال تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون) « يونس : ٦٢ – ٦٣ » : والنبوة أخص من الولاية ، والرسالة أخص من النبوة كما تقدم التنبيه على ذلك .

(١) قلت : لقد أحسن المؤلف صنعاً بتقيد ذلك بما صح من الروايات . ذلك لأن الناس وبخاصة المتأخرين منهم قد توسعوا في رواية الكرامات إلى درجة أنهم رووا باسمها الأباطيل التي لا يشك في بطلانها من له أدنى ذرة من عقل ، بل إن فيها أحياناً ما هو الشرك الأكبر ، وفي الربوبية ! وكتاب طبقات الأولياء للشعراني من أوسع الكتب ذكراً لمثل تلك الأباطيل التي منها قول أحد أوليائه (!) : تركت قولي للشيء كن فيكون عشرين سنة أدباً مع الله ! تعالى الله عمــا يقول الظالمون علواً كبيراً . وتجد طائفة لا بأس بها من الكرامات الصحيحة عن بعض الصحابة في كتاب « رياض الصالحين » للامام النووي (باب ٢٥٣ الأحاديث ١٥١٦ – ١٥٢٣ بتحقيقي) .

(٢) قلت : والأحاديث في ذلك متواترة كما شهد بذلك كثير من الحفاظ =

١٠١ – ولا نصدق كاهناً ولا عرافاً . ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

١٠٢ – ونرى الجماعة [1] حقاً وصواباً . والفرقة زيغاً وعذاباً .

١٠٣ – ودين الله في الأرض والسماء واحد . وهو دين الاسلام . قال الله تعالى : (إن الدين عند الله الاسلام) « آل عمران : ١٩ » . وقال تعالى : (ورضيت لكم الاسلام ديناً) « المائدة : ٣ » [2] .

= المهرة ، ولي رسالة في ذلك أسميتها : « قصة المسيح الدجال ، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه » أرجو أن ييسر الله لي تبييضها .

(١) وهي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه . وهي الفرقة الناجية . وهي طائفة أهل الحديث ومن اتبع سبيلهم من أتباع المذاهب وغيرهم .

(٢) قال الشارح رحمه الله تعالى :

فدين الاسلام هو ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده على ألسنة رسله . وأصل هذا الدين وفروعه روايته عن الرسل . وهو ظاهر غاية الظهور . يمكن كل مميز من صغير وكبير . وفصيح وأعجم . وذكي وبليد : أن يدخل فيه بأقصر زمان ، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك . من إنكار كلمة . أو تكذيب . أو معارضة ، أو كذب على الله . أو ارتياب في قول الله تعالى . أو رد لما أنزل . أو شك فيما نفى الله عنه الشك . أو غير ذلك مما في معناه . فقد دل الكتاب والسنة على ظهور دين الاسلام . وسهولة تعلمه . فانه يتعلمه الوافد ثم يولي في وقته . واختلاف تعليم النبي ﷺ في بعض الألفاظ بحسب من يتعلم . فان كان بعيد الوطن . كضمام بن ثعلبه النجدي ، ووفد عبد القيس ، علمهم ما لم يسعهم جهله . مع علمه أن دينه سينشر في الآفاق ، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه ، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت ، بحيث يتعلم على التدريج . أو كان قد علم =

١٠٤ - وهو بين الغلو والتقصير ، وبين التشبيه والتعطيل ، وبين الجبر والقدر ، وبين الأمن والإياس .

١٠٥ - فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً ، ونحن براء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه .

ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الايمان ، ويختم لنا بـه ، ويعصمنا من الأهواء المختلفة ، والآراء المتفرقة ، والمذاهب الردية ، مثل المشبهة ، والمعتزلة ، والجهمية ، والجبرية ، والقدرية وغيرهم [١] ، من الذين خالفوا السنة والجماعة ، وحالفوا

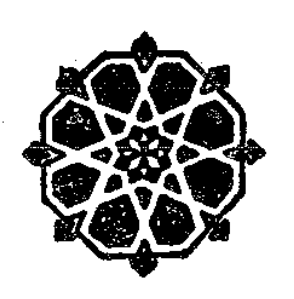
= فيه أنه قد عرف ما لا بد منه - أجابه بحسب حاله وحاجته ، على ما تدل قرينة حال السائل ، كقوله : « قل آمنت بالله ثم استقم » وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله ؛ فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ ولا عن غيره من المرسلين ، إذ هو باطل ، وملزوم الباطل باطل ، كما أن لازم الحق حق .

(١) قلت : كالمقلدة الذين جعلوا التقليد ديناً واجباً على كل من جاء بعد القرن الرابع من الهجرة ، وأعرضوا بسبب ذلك عن الاهتداء بنور الكتاب والسنة ، واتهموا كل من حاول الخلاص من الجمود المذهبي ، إلى التمسك بهدى النبي ﷺ بما شاءت لهم أدواؤهم ، ورحم الله إمام السنة إذ يقول :

دين النبي محمـد أخبـار ... نعمت المطيـة للفتى آثار
لا ترغبـن عن الحديـث وآله ... فالرأي ليـل والحديث نهـار
ولربما جهل الفتى أثر الهدى ... والشمس بازغـة لهـا أنوار

الضلالة ، ونحن منهم براء ، وهم عندنا ضلال وأردياء [1] .
وبالله العصمة والتوفيق .

(١) بعد هذا في مخطوطة (أ) : « والله سبحانه وتعالى الهادي للحق . وهذا آخر ما أردنا ، وإليه أشرنا ، والحمد لله رب العالمين » .
وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .



انتهى تبيضه يوم الاثنين ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ هجرية وكتبه عبد المصور ابن محمد ناصر الدين الألباني .

وتمت المقابلة بالأصل وهو بيدي في اليوم التالي بعده . وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

دمشق صباح السبت ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ هجرية .

محمد ناصر الدين الألباني

باشرنا طبع هذه الرسالة سنة ١٣٩٥ وتعذر اتمامها بسبب حوادث لبنان الأليمة حتى أواخر سنة ١٣٩٦ .

من مؤلفات الشارح الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

الأجوبة النافعة — تخريج أحاديث فضائل الشام

أحكام الجنائز — تصحيح حديث إفطار الصائم

آداب الزفاف — تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ

تحذير الساجد — سلسلة الأحاديث الصحيحة ١-٢

حجاب المرأة المسلمة — سلسلة الأحاديث الضعيفة

خطبة الحاجة — مناسك الحج والعمرة

صحيح الكلم الطيب — نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق

حجة النبي ﷺ — التوسل: أنواعه وأحكامه

كشف النقاب عما في كلمات أبي غدّة من الأباطيل والافتراءات

من تحقيقات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

الاحتجاج بالقدر — حجاب المرأة ولباسها في الصلاة

اقتضاء العلم العمل — الحلال والحرام في الإسلام (تخريج)

حقيقة الصيام — صحيح الجامع الصغير ١-٦

صفة صلاة النبي ﷺ — ضعيف الجامع الصغير ١-٤

الكلم الطيب — كلمة الإخلاص وتحقيق معناها (مع الشاويش)

مختصر صحيح مسلم — مساجلة علمية (مع الشاويش)

المسح على الجوربين — مسند الإمام أحمد ١-٦ (فهرسة)

مشكاة المصابيح ١-٣ — فضل الصلاة على النبي ﷺ

من منشوراتنا

الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة (رضي الله عنها) على الصحابة
الزركشي - سعيد الأفغاني

أزمة روحية — عصام العطار

إصلاح المساجد	جمال الدين القاسمي – الألباني
الإيمان	ابن تيمية
تذكرة دعاة الإسلام	أبو الأعلى المودودي
تهذيب الأخلاق	عبد الحي الحسني الندوي
التوحيد	محمد بن عبد الوهاب
تيسير العزيز الحميد	سليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب
الحافظ أبو طاهر السلفي	حسن عبد الحميد صالح
حصوننا مهددة من الداخل	محمد محمد حسين
حقوق النساء في الإسلام	محمد رشيد رضا
حقيقة البابية والبهائية	محسن عبد الحميد
حياة شيخ الإسلام	محمد بهجة البيطار
ديوان ذي الرمة	
الرد الوافر	ابن ناصر الدين – الشاويش
الرسالة التدمرية	ابن تيمية
روضة الطالبين ١–١٢	النووي
السنّة ومكانتها في التشريع	مصطفى السباعي
السيرة النبوية	مصطفى السباعي
شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد	السفاريني
شرح قصيدة ابن القيم ١–٢	أحمد بن ابراهيم بن عيسى